كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين ـ "إصدار يناير ٢٠٢٥م ـ ١٤٤٦هـ"

حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع التشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت

Intellectual Property Protection in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study with Modern Legal Legislation in Kuwait

الدكتـــورة

صفية حسن أحمد حسن

عضو هيئة تدريس منتدب بكلية التربية الأساسية – دولة الكويت
دكتوراه في الفقه وأصوله من كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: L24/0260 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (**5000**) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1500**) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (**1201**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2024.**

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif" العام** لمجلتكم لسنة 2024 (**0.3827**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.082**). كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (**Q1**) وهي الفئة العليا .
- كما صُنفت مجلتكم في **تخصص القانون** من **إجمالي عدد المجلات (114)** على المستوى العربي ضمن الفئة (**Q2**) وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.24**).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2024** في أي تخصص، **لا يعني حصول** المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "ارسيف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif/

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "**ارسيف**"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع التشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت

Intellectual Property Protection in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study with Modern Legal Legislation in Kuwait

الدكتـــــورة

صفية حسن أحمد حسن

عضو هيئة تدريس منتدب بكلية التربية الأساسية - دولة الكويت

دكتوراه في الفقه وأصوله من كلية الشريعة

والدراسات الإسلامية – جامعة الكويت

حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة مع التشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت

صفية حسن أحمد حسن
قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، الكويت.
البريد الإلكتروني: dr.sya.alkandari@gmail.com

ملخص البحث:

يناقش هذا البحث موضوع حماية الملكية الفكرية من منظور الفقه الإسلامي مع تطبيقه على التشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت. يركز البحث على تحليل القواعد الفقهية التي تحمي حقوق المؤلفين والمخترعين وأصحاب العلامات التجارية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وقاعدة "الخراج بالضمان". كما يُقدم البحث مقارنة بين التشريعات الكويتية الحديثة والتشريعات الدولية، مع التركيز على التحديات التي يواجهها المشرعون في التعامل مع التطورات التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنة. يتضمن البحث أيضًا تحليلًا للتجارب الفقهية في الدول الإسلامية الأخرى، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ،والأردن وماليزيا. ويخلص البحث إلى توصيات عملية لتطوير الإطار الفقهي والقانوني لحماية الملكية الفكرية في الكويت، مع ضرورة تعزيز التعاون بين الفقهاء والمشرعين، وتطوير برامج توعية شاملة لحماية حقوق المؤلفين والمخترعين، خاصة في ظل التحديات الحديثة التي يفرضها التداخل السريع بين العصر الرقمي وحديث عصر الذكاء الاصطناعي .

الكلمات المفتاحية: الملكية الفكرية، الفقه الإسلامي، التشريعات الكويتية، حقوق المؤلف.

Intellectual Property Protection in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study with Modern Legal Legislation in Kuwait

Safia Hassan Ahmed Hassan
Department of Jurisprudence and its Principles, College of Sharia and Islamic Studies, Kuwait University, Kuwait.
E-mail: dr.sya.alkandari@gmail.com

Abstract:

(IP)his research addresses the protection of intellectual property T with an application ،from the perspective of Islamic jurisprudence The study focuses on .to modern legal frameworks in Kuwait ghts ofanalyzing the jurisprudential principles that safeguard the ri based on core Islamic ،and trademark holders ،inventors ،authors and (La Dharar Wala Dhirar) "no foul ،no harm"principles such as -Kharaj Bil-Al) "benefits linked to ownership"the concept of m withThe research also compares Kuwait's legal syste .(Dhaman highlighting the challenges faced by ،international legislation such as ،legislators in dealing with technological advancements the study ،Furthermore .artificial intelligence and digitalization ther Muslimprovides an analysis of Islamic legal experiences in o and ،the United Arab Emirates ،including Saudi Arabia ،countries The research concludes with practical recommendations .Malaysia for developing both the legal and jurisprudential frameworks to he necessity ofThese include t .strengthen IP protection in Kuwait and ،enhancing collaboration between jurists and legislators promoting comprehensive awareness programs to protect the particularly in light of the ،rights of authors and inventors challenges posed by the digital age.

Keywords: Intellectual Property, Islamic Jurisprudence, Kuwaiti Legislation, Copyright.

المقدمة :

تُعد الملكية الفكرية من أبرز القضايا التي تحظى بأهمية كبيرة في العصر الحديث، ليس فقط في المجتمعات الصناعية والمتقدمة، بل أيضًا في المجتمعات الإسلامية. هذا الموضوع يُثير اهتمامًا واسعًا في الأنظمة القانونية المختلفة، بما في ذلك الفقه الإسلامي، الذي يشدد على حماية حقوق الأفراد وصون إبداعاتهم وممتلكاتهم الفكرية. يُعتبر مفهوم الملكية الفكرية حديثًا نسبيًا في النظم القانونية المعاصرة، إلا أن الشريعة الإسلامية كانت دائمًا تحث على احترام حقوق الآخرين وحمايتهم من التعدي، سواء كان هذا التعدي ماديًا أو معنويًا. وفي هذا السياق، يتفق الفقهاء على أن حقوق الملكية الفكرية يجب أن تُحترم وتُحمى بما يتماشى مع تعاليم الإسلام.

و تُعتبر الملكية الفكرية حديثة نسبيًا في الأنظمة القانونية المعاصرة، إلا أن الفقهاء المسلمين اتفقوا على أهمية حماية هذه الحقوق بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية. القواعد الفقهية مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" تعزز من أهمية حفظ حقوق المؤلفين والمخترعين، حيث تحرم أي تصرف يلحق الضرر بالآخرين. وفي هذا الصدد، يتم استخدام هذه القواعد في الفقه الإسلامي بوصفها إطارا لتنظيم وحماية الحقوق الفكرية في المجتمع الإسلامي[1]. علاوة على ذلك، يتيح الفقه الإسلامي مرونة في تفسير القواعد الشرعية بما يتناسب مع التغيرات الحديثة، مما يجعله إطارًا مناسبًا للتعامل مع قضايا الملكية الفكرية.

هذا البحث يهدف إلى تقديم دراسة معمقة حول كيفية تناول الفقه الإسلامي لمسألة الملكية الفكرية، مع التركيز على القواعد الفقهية التي تدعم حماية هذه الحقوق. سيتم

---

(١) "لا ضرر ولا ضرار": صححه الألباني في صحيح ابن ماجه، مؤسسة بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، (د. ت) حديث رقم ٢٣٤٠، ص : ٢٥٢ .

استعراض آراء الفقهاء الكلاسيكيين والمعاصرين حول هذا الموضوع، مع محاولة ربط هذه الآراء بالتشريعات القانونية الحديثة في دولة الكويت، والتي تجمع بين القوانين المدنية الحديثة والمبادئ الإسلامية

تأتي أهمية الملكية الفكرية في الكويت بشكل خاص من كون الدولة قد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية هذه الحقوق على المستوى العالمي، مثل اتفاقية باريس واتفاقية برن. هذه الاتفاقيات تلزم الدول الأعضاء بوضع تشريعات تتوافق مع المعايير الدولية لحماية حقوق المؤلفين والمخترعين. وفي ضوء ذلك، يسعى المشرعون في الكويت إلى دمج هذه المعايير مع القوانين المحلية المستندة إلى الفقه الإسلامي. يُظهر هذا الدمج أهمية كبيرة في تكييف القوانين مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد.

القرآن الكريم يوجه المسلمين للحفاظ على حقوق الآخرين، وهذا يشمل أيضًا حقوق الملكية الفكرية. قال الله تعالى: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" (المائدة: ٢)، مما يشير إلى ضرورة التعاون في حماية الحقوق ومنع التعدي على ممتلكات الآخرين[2]. في إطار هذا التوجيه القرآني، يحرص الفقهاء على صياغة أحكام فقهية تحمي حقوق الأفراد في إبداعهم الفكري والابتكاري.

من خلال هذه الدراسة، سيتم استعراض القواعد الفقهية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، مثل قاعدة "الخراج بالضمان"، التي تنص على أن المنفعة يجب أن ترتبط بتحمل المخاطر، وهو ما ينطبق على المؤلفين والمخترعين الذين يجب أن يحصلوا على حقوقهم مقابل إبداعهم. سيتم أيضًا استعراض كيفية تطبيق هذه القواعد في التشريعات الكويتية ومدى توافقها مع الاتفاقيات الدولية.

بالإضافة إلى القواعد الفقهية التي تنظم حقوق الملكية الفكرية، يعد الاجتهاد الفقهي أداة مهمة في مواجهة التحديات التي يفرضها العصر الحديث. الإسلام، بتوجيهاته المرنة، يتيح المجال لاجتهادات معاصرة تسعى إلى حماية الحقوق الفكرية، وهو ما يفتح الباب لتطوير تشريعات تتوافق مع احتياجات العصر الحديث. في الكويت، يمكن ملاحظة تأثير هذه الاجتهادات من خلال التشريعات التي تسعى لحماية حقوق الملكية الفكرية في مجالات مثل التكنولوجيا والابتكار.

تتناول هذه الدراسة أيضًا التحديات التي تواجه المشرعين في الكويت في ظل العولمة والتقدم التكنولوجي السريع. من أبرز هذه التحديات هي التعدي الرقمي والقرصنة الإلكترونية، وهو ما يشكل تهديدًا كبيرًا على حقوق المؤلفين والمخترعين. في هذا السياق، يطرح البحث تساؤلات حول كيفية تكييف الفقه الإسلامي لمواجهة هذه التحديات. من خلال استعراض التشريعات الكويتية، سيتم تحليل مدى توافق هذه التشريعات مع القواعد الشرعية الإسلامية التي تحرص على حماية حقوق الأفراد.

كما سيتم تحليل دور الفقهاء المعاصرين في تقديم حلول مبتكرة لحماية الملكية الفكرية. بعض الفقهاء يعتبرون أن حماية هذه الحقوق واجب شرعي يجب أن يتم دعمه بالقوانين الملزمة، وذلك لضمان تحقيق العدل وحماية حقوق الأفراد من التعدي. هذه الآراء ستكون محورًا مهمًّا في تحليل العلاقة بين الفقه الإسلامي والتشريعات الحديثة.

في ضوء التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة، يُطرح تساؤل حول كيفية تعامل الفقه الإسلامي مع الابتكارات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية. هذه الابتكارات تطرح تحديات كبيرة على الفقهاء، حيث إنها تغير من طبيعة الإبداع والابتكار بشكل جذري. على سبيل المثال، كيف يمكن للفقه أن يتعامل

مع براءات الاختراع الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟ هذه الأسئلة تشكل جزءًا من النقاش حول كيفية تطبيق القواعد الفقهية في البيئة التكنولوجية الجديدة.

إضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الفقه الإسلامي بوصفه إطارا لابتكار قوانين جديدة تحمي الملكية الفكرية في السياق الرقمي. الفقهاء يقدمون رؤية متوازنة بين الحفاظ على المبادئ الإسلامية وتقديم حلول عملية لحماية حقوق المؤلفين والمخترعين في العصر الرقمي. هذه الرؤية تستند إلى قيم العدالة والشفافية التي تمثل أساسًا مهمًّا في تطوير التشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

سيتم أيضًا استعراض القوانين الكويتية التي تحاول التكيف مع البيئة التكنولوجية الجديدة، مثل قوانين التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. هذه القوانين تسعى إلى حماية حقوق المؤلفين والمبدعين في هذا السياق الجديد، مع محاولة الحفاظ على التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

في هذا السياق، تقدم الكويت نموذجًا مثيرًا للاهتمام في دمج التشريعات المستندة إلى الشريعة الإسلامية مع القوانين المدنية الحديثة. يُظهر التشريع الكويتي كيف يمكن للمبادئ الإسلامية أن تتماشى مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس واتفاقية برن، والتي تهدف إلى حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي. هذا التوافق يعزز من قدرة الكويت على الحفاظ على هويتها الدينية والتقليدية مع تبنيها للتطورات العالمية في مجال حماية الملكية الفكرية وما تتضمنه أو تتصل به في ذلك الجانب من التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، إلا أن الملكية الفكرية تأتي على قسمين، هما: (الملكية الفنية الأدبية) التي تتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة له،

و(الملكية الصناعية والتجارية) والتي يدخل في نطاقها براءات الاختراع والنماذج الصناعية والدوائر المتكملة والعلامات التجارية[١].

إضافة إلى ذلك، تعزز القواعد الفقهية مثل "الخراج بالضمان" و"الغنم بالغرم" من ضرورة الحفاظ على حقوق المؤلفين والمبتكرين. هذه القواعد تعني أن المنفعة التي يحصل عليها الفرد يجب أن تقابلها مسؤولية وتحمل للمخاطر. وبالتالي، فإن حماية حقوق الملكية الفكرية تأتي بوصفها جزءاً من مسؤولية المجتمع تجاه المبدعين الذين يقدمون إسهامات فكرية وابتكارية مهمة[2]. بناءً على ذلك، يمكن للقوانين المعاصرة أن تستند إلى هذه القواعد لضمان تحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

تشير الدراسة إلى أن الفقه الإسلامي ليس معزولاً عن التحديات الحديثة التي تواجه حقوق الملكية الفكرية، بل يمتلك القدرة على تقديم حلول مبتكرة تلائم تطورات العصر. ومع تطور التكنولوجيا بشكل متسارع، يمكن للفقه الإسلامي أن يلعب دورًا محوريًا في توجيه التشريعات القانونية بحيث تتماشى مع المبادئ الإسلامية وتواكب التحديات التقنية.

في ضوء ذلك، يعتبر الاجتهاد الفقهي أمرًا ضروريًا لتطوير الأحكام المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في ظل التغيرات التقنية. الإسلام يُعتبر دينًا مرنًا يتيح للفقهاء الاجتهاد بما يتناسب مع التغيرات الزمنية والتكنولوجية، وهو ما يفتح المجال لتطوير فتاوى جديدة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية في مجالات مثل البرمجيات والبيانات

---

(١)) علي أحمد صالح المهداوي، الملكية الفكرية في ميزان المقاصد: دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، مج ٣٢، ع ٣، ٢٠٠٨ م، ص: ٢٩٥ .

الضخمة[1]. هذه الفتاوى يمكن أن تشكل أساسًا لتطوير تشريعات جديدة تتناسب مع التغيرات التقنية.

من التحديات الأخرى التي يناقشها البحث هو كيفية التعامل مع الحقوق الفكرية المشتركة التي تنتج عن تعاون جماعي أو نتيجة للذكاء الاصطناعي. في هذا السياق، يحتاج الفقهاء إلى تقديم توجيهات فقهية واضحة حول كيفية توزيع حقوق الملكية الفكرية في مثل هذه الحالات[2]. تسهم هذه التوجيهات في تطوير إطار قانوني يضمن حماية حقوق جميع الأطراف المشاركة في العملية الإبداعية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تستمر الكويت في تطوير تشريعاتها لتتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتجارة الإلكترونية. يمكن استخدام الفقه الإسلامي بوصفه إطاراً لتوجيه هذه التشريعات، مع التركيز على حماية حقوق المؤلفين والمخترعين ضمن بيئة رقمية تتزايد تعقيدًا[3].

في ضوء التطورات التكنولوجية المتسارعة، تزداد الحاجة إلى تطوير أنظمة قانونية متكاملة تحمي حقوق الملكية الفكرية، مع مراعاة التغيرات التقنية الحديثة. الكويت، مثالاً للدول الإسلامية التي تجمع بين التشريعات الإسلامية والقوانين المدنية، يمكنها أن تتبنى استراتيجية شاملة تركز على الابتكار وحماية الحقوق الفكرية[1]. هذه الاستراتيجية يجب أن تعتمد على الاجتهاد الفقهي المستمر وتحديث التشريعات بما يتماشى مع التطورات العالمية.

التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، التجارة الإلكترونية، والابتكارات الرقمية تحتاج إلى أن تكون واضحة وشاملة، بحيث تضمن حقوق جميع الأطراف المعنية[2]. يتمثل التحدي في كيفية تطوير هذه التشريعات دون التضحية بالمبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية، التي تحث على العدل والمساواة وحماية حقوق الأفراد. الفقهاء

والمشرعون يجب أن يعملوا معًا لضمان أن تكون القوانين مرنة بما يكفي لمواجهة التحديات التقنية الجديدة.

علاوة على ذلك، تحتاج الكويت إلى استراتيجيات شاملة للتوعية بحقوق الملكية الفكرية. يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجيات برامج تعليمية وورش عمل توعوية تستهدف جميع شرائح المجتمع، بدءًا من الطلاب وحتى أصحاب الأعمال[3]. هذا سيعزز من الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية وسيشجع الابتكار.

الفقه الإسلامي يمتاز بمرونته وقدرته على مواكبة التغيرات التقنية الحديثة، بما في ذلك قضايا الملكية الفكرية. تعتمد هذه المرونة على المبادئ الفقهية الثابتة التي تضع إطارًا لحماية حقوق الأفراد والمجتمعات، بما يتماشى مع قيم الشريعة الإسلامية. من خلال تطبيق هذه المبادئ، مثل "لا ضرر ولا ضرار"، يُمكن ضمان حماية حقوق المؤلفين والمبدعين حتى في ظل البيئة الرقمية المعقدة.

تشكل القوانين المعاصرة في الكويت مثالًا مهمًا لكيفية دمج الفقه الإسلامي مع التشريعات الحديثة، خاصة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. بفضل هذا الدمج، يتمكن المشرعون من تطوير قوانين تواكب الابتكارات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية، مع الحفاظ على الأسس الفقهية التي تضمن العدالة وحماية الحقوق.

ومن خلال هذا الاستعراض للعلاقة بين المبادئ الفقهية الإسلامية والتشريعات القانونية المعاصرة في الكويت، يُبرز البحث الحاجة الملحة إلى دراسة كيفية توافق هذه التشريعات مع التحديات التقنية الحديثة. إن فهم هذا التوافق يمثل خطوة مهمة لفهم التداخل بين الفقه الإسلامي والقوانين الحديثة، وهو ما يسهم في تقديم حلول عملية للتحديات التي يواجهها المؤلفون والمبتكرون في الوقت الراهن.

يعالج البحث التحديات التي تواجهها دولة الكويت فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية في ظل العولمة والتقدم التكنولوجي السريع. من خلال استعراض التشريعات الكويتية الحديثة، سيتم دراسة مدى توافق هذه التشريعات مع القواعد الشرعية الإسلامية، إضافة إلى التحديات التي تواجه المشرعين في حماية حقوق المؤلفين والمخترعين في بيئة تزداد تعقيدًا بفعل التطورات التكنولوجية. تتيح هذه المقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الحديثة فرصة لفهم كيفية العلاقة بين الفقه وترابطه مع المتغيرات المعاصرة دون الإخلال في جوهر هذه الأحكام الفقهية ، وتبرز أهمية ذلك خاصة في ظل اعتماد الكويت على العديد من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس واتفاقية برن، اللتين تهدفان إلى حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي[١]

كما يناقش البحث آراء الفقهاء حول الملكية الفكرية، بما في ذلك حقوق المؤلف والنشر، حقوق الاختراع، والعلامات التجارية. سيتم استعراض آراء الفقهاء المعاصرين حول حماية هذه الحقوق في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. ومن ثمّ سيتم مقارنة هذه الآراء مع التشريعات الكويتية الحالية التي تحاول التكيف مع البيئة التكنولوجية الجديدة مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، مما يطرح تساؤلات جديدة حول كيفية التعامل مع الابتكارات الحديثة في إطار الشريعة الإسلامية[٢].

---

(١) وزارة العدل الكويتية، قانون حقوق الملكية الفكرية، ص ٣٠.

(٢) عبد الله القرني، حماية الحقوق الفكرية في الكويت، ص ٥٥.

منهجية البحث :

يستند البحث على منهجية تحليلية تربط بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية المعاصرة، مع تحليل المقاصد الشرعية المرتبطة بحماية الملكية الفكرية وكيفية تطبيقها في البيئة القانونية الحالية. الهدف من هذا البحث هو استعراض الفجوات الممكنة بين النظامين (الفقهي والقانوني) واقتراح حلول لتعزيز التوافق بينهما، بما يضمن حماية حقوق الأفراد وحفظ المصالح العامة.

إلى جانب ذلك، يقدم البحث تحليلًا مقارنًا لتجارب بعض الدول الإسلامية الأخرى مثل المملكة العربية السعودية، ماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، الأردن ويستعرض كيفية تطبيق هذه الدول للقوانين التي تحمي الملكية الفكرية من منظور إسلامي. هذه التجارب المقارنة ستسهم في تقديم توصيات عملية تطوير الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية في الكويت، مع تعزيز التوافق مع الشريعة الإسلامية. في النهاية، يهدف هذا البحث إلى تقديم توصيات عملية لتحسين حماية الملكية الفكرية في الكويت من منظور إسلامي، مع تسليط الضوء على أهمية التوعية القانونية والفقهية حول هذه القضايا في المجتمعات العربية والإسلامية. يُعتبر هذا البحث خطوة نحو تعزيز التعاون بين الفقهاء والمشرعين لتحقيق حماية شاملة وفعالة لحقوق المؤلفين والمبدعين في الكويت .

تقرير وزارة التجارة والصناعة الكويتية، التحديثات القانونية لحماية الملكية الفكرية، ص ٧٨.

أسئلة البحث:

يعتمد هذا البحث في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. كيف يعالج الفقه الإسلامي قضية الملكية الفكرية؟

٢. ما هي المبادئ والقواعد الفقهية التي تدعم حماية حقوق الملكية الفكرية في الشريعة الإسلامية؟

٣. كيف تتماشى التشريعات القانونية الحديثة في الكويت مع الفقه الإسلامي في حماية حقوق الملكية الفكرية؟

٤. ما هي التحديات التي تواجه المشرعين في الكويت عند مواءمة الشريعة الإسلامية مع التشريعات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية؟

٥. كيف تؤثر التطورات التكنولوجية الحديثة مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي على حقوق الملكية الفكرية في ضوء الفقه الإسلامي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استعراض مفهوم الملكية الفكرية من منظور الفقه الإسلامي، وتوضيح مدى شرعية هذه الحقوق في إطار الشريعة.

٢. تحليل القواعد الفقهية التي تؤكد على حماية الملكية الفكرية.

٣. مقارنة التشريعات الكويتية الحديثة مع الفقه الإسلامي، ودراسة مدى التوافق بينهما في حماية حقوق المؤلفين والمخترعين.

٤. تحديد التحديات الفقهية والقانونية التي تواجه الكويت في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنة.

٥. تقديم توصيات عملية لتعزيز حماية الملكية الفكرية في الكويت، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتشريعات الدولية.

أهمية البحث :

يناقش البحث حماية الملكية الفكرية من منظور الفقه الإسلامي والقانوني ، مما يعزز فهم كيفية تطبيق الشريعة على حقوق المؤلفين والمخترعين والعلامات التجارية،

وهي قضية لم تحظَ باهتمام كافٍ في الدراسات السابقة. كما يسعى إلى دراسة التحديات التي تواجه التشريعات الكويتية الحديثة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، ويقدم حلولًا عملية لضمان حماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع الشريعة دون تغيير في جوهر الأحكام. يحلل هذا البحث التقارير الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية في الكويت، ويناقش كيفية العلاقة بين الأحكام الفقهية مع نتائج هذه التقارير. بالإضافة إلى ذلك، يقدم البحث حلولًا عملية قد تُستخدم مرجعاً للمشرعين والفقهاء، مما يسهم في صياغة قوانين جديدة تواكب التطورات. كما يُبرز البحث أهمية إصدار أحكام فقهية شاملة مدروسة من جميع الجوانب العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، لتجنب الفهم الخاطئ الذي قد يصدر عنه فتاوى وأحكام خاطئة تأخر تقدم أمتنا الاسلامية وتعيق الابتكار والازدهار . أيضا ، يُسهم البحث في النقاش حول العلاقة بين الفقه والتشريعات المدنية، ويمثل مرجعًا مهمًا لمواءمة الشريعة مع التطورات المعاصرة، محليًا ودوليًا.

خطة البحث:

للإحاطة بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى مقدمة وخمسة فصول تشتمل على نتائج الدراسة، وذلك على النحو التالي: :

- المقدمة
- الفصل الأول: مفهوم الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي.
- الفصل الثاني: صور الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي.
- الفصل الثالث: الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية الحديثة في الكويت.
- الفصل الرابع: آراء الفقهاء حول التطورات الحديثة في الملكية الفكرية.
- الفصل الخامس: التوصيات الفقهية لتعزيز حماية الملكية الفكرية في الكويت.
- الخاتمة.

الفصل الأول:
مفهوم الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي

١,١ تعريف الملكية الفكرية لغة واصطلاحًا

تُشير الملكية في اللغة إلى الحيازة والسيطرة على شيء معين، سواء كان ماديًا أو معنويًا. تأتي كلمة "ملكية" من الفعل "ملك" الذي يعني السيطرة أو التحكم في شيء ما. أما الفكرية، فهي صفة تنسب إلى الفكر أو الإبداع العقلي. عند الجمع بين الكلمتين، يصبح معنى "الملكية الفكرية" هو السيطرة والحيازة على إبداعات العقل، مثل الكتابات، الاختراعات، والشعارات.

في الاصطلاح الفقهي، تُعرَّف الملكية الفكرية بأنها حق معنوي يُمنح للفرد نتيجة جهده الفكري والإبداعي. يتفق الفقهاء على أن هذا الحق لا يختلف في جوهره عن الملكية المادية، لأنه يعكس الجهد الشخصي ويستحق الحماية. تعكس هذه الحماية مبدأ الشريعة الإسلامية الذي يدعو إلى حماية حقوق الأفراد ومنع التعدي عليها بأي شكل. يُستند في هذا إلى القاعدة الفقهية الشهيرة "لا ضرر ولا ضرار"، والتي تُشير إلى تحريم أي شكل من أشكال الإضرار بالآخرين، سواء كان ماديًّا أو معنويًّا[١].

إضافة إلى ذلك، يعتبر الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية نوعًا من الغش والتدليس، وهو ما ورد تحريمه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من غشنا فليس منا" [٢]. يُشير هذا الحديث إلى أن التعدي على حقوق الآخرين، سواء كان ذلك في مجال التجارة أو الابتكار أو غيرهما، يعد محرمًا في الشريعة الإسلامية.

---

(١) د. يوسف متقي، حقوق الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٦١.

(٢) صحيح مسلم، تحقيق وتخريج: أحمد زهوة، وأحمد عنايَة، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان ، (١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م) كتاب الإيمان، حديث رقم ١٠١، ص : ٦٤ .

من منظور الفقه الإسلامي، تشمل الملكية الفكرية حقوق الابتكار، التأليف، الاختراع، والعلامات التجارية. هذه الحقوق تحظى بحماية شاملة، ويتم تشبيهها في بعض الأحيان بحقوق الملكية المادية، لأن كليهما يستند إلى مبدأ الحيازة والاستفادة. وبالتالي، يجب أن تحظى هذه الحقوق بالحماية الكاملة من التعدي، سواء من الأفراد أو المؤسسات.

من ناحية أخرى، ينقل محمد الباجي عن بعض الفقهاء آراءهم في أن حقوق الملكية الفكرية قد تتطلب تعديلات تشريعية لتواكب المستجدات الحديثة في العالم الرقمي. فعلى سبيل المثال، مع ظهور الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة، أصبحت القدرة على استنساخ ونشر الأعمال الفكرية أسهل من أي وقت مضى، مما يستدعي تقنينًا واضحًا لحماية حقوق المبدعين من التعدي غير المشروع. ومن هنا تأتي أهمية التشريعات التي تتوافق مع الفقه الإسلامي وتراعي احتياجات العصر الحديث [١].

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الملكية الفكرية في الأنظمة القانونية المختلفة يكاد يتفق بصورة واضحة، وذلك لأنه تم بسط حماية الحقول الفكرية على نطاق دولي من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر وذلك مع أول اتفاقية دولية لحقوق الملكية الفكرية التي أُبرمت في باريس عام ١٨٨٣ م[٢].

١,٢ اللوائح والقوانين التي نظمت الملكية الفكرية وصانتها

من أهم وأبرز هذه اللوائح التي نظمت الملكية الفكرية وصانتها معاهدة باريس عام ١٩٦٧ م، ومعاهدة برن عام ١٩٧١ م، والتي ألزمت البلدان الأعضاء منح مواطني

---

(١) محمد الباجي، الفقه الإسلامي وقضايا الملكية الفكرية، ص ٣٣.

(٢) محمد الطيب حمدان، واقع حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٢٢ م، د. ، ص ٤٠.

البلدان الأخرى معاملة لا تقل عن تلك المعاملة التي تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وقد تم الاتفاق على أن يبدأ العمل باتفاقية حقوق الملكية الفكرية بعد مرور سنة من إنشاء منظمة التجارة العالمية التي أنشئت عام ١٩٩٤ م، وبدأ العمل بها منذ سنة ١٩٩٥ م[١].

١,٢ الأصول الشرعية لحماية الملكية الفكرية

تستند حماية الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي إلى مجموعة من الأصول الشرعية التي تُعتبر أساسًا للحفاظ على الحقوق الفكرية. من أبرز هذه الأصول قاعدة "المصلحة المرسلة"، وهي قاعدة تُشير إلى تحقيق المنفعة العامة للمجتمع من خلال حماية حقوق الأفراد بما يتوافق مع المصلحة العامة. هذه القاعدة تُعتبر مصدرًا مهمًا للتشريع في الفقه الإسلامي، حيث تدعو إلى حماية الحقوق الفكرية لضمان استفادة المجتمع بأسره من الإبداع والابتكار .[٢]

علاوة على ذلك، يُعد القياس أحد الأدوات الفقهية المهمة التي تُستخدم لتطبيق المبادئ الإسلامية على مستجدات العصر. يتم قياس حقوق الملكية الفكرية على حقوق الملكية المادية، فإذا كان الإسلام يحمي حقوق الأفراد في ممتلكاتهم المادية، فمن باب أولى أن يحمي حقوقهم الفكرية. هذا يُعزز من شرعية حماية الملكية الفكرية في الإسلام، حيث يُعامل الإبداع والاختراع بوصفه حقًّا معنوياً يجب الحفاظ عليه من التعدي أو الاستغلال غير المشروع [٣].

---

(١) محمد الطيب حمدان، واقع حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠٢٢ م، ص : ٣٨ .

(٢) د. أحمد الحسن، أصول الفقه الإسلامي وتطبيقاته، ص ١٢٠ .

(٣) الفتاوى الفقهية في حقوق الابتكار، ص ٤٥ .

العرف يلعب دورًا كبيرًا في الفقه الإسلامي أيضًا. في المجتمعات الحديثة، يعترف العرف الدولي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهذا يتفق مع الشريعة الإسلامية التي تأخذ بعين الاعتبار العرف في تشريعاتها. العرف الحديث الذي يعترف بهذه الحقوق يدعم الفقه الإسلامي في توفير حماية لهذه الملكيات، مما يُسهم في تشجيع الابتكار والإبداع.

من الناحية الفقهية، يُعتبر الحق الفكري ملكًا لصاحبه مادام أنه من إبداعه الشخصي. وتُجرّم الشريعة الإسلامية أي انتهاك لهذه الحقوق، سواء كان ذلك عن طريق سرقة الأفكار أو نسخ الابتكارات بدون إذن من صاحبها. وقد نصت العديد من الفتاوى الفقهية الحديثة على ضرورة حماية حقوق المؤلفين والمخترعين من التعدي، مما يجعل هذه الحقوق متوافقة مع المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى العدالة وعدم التعدي على حقوق الآخرين.

في هذا السياق، يمكن أن يتم تطوير المزيد من التشريعات الحديثة التي تحمي الملكية الفكرية بما يتوافق مع الأصول الشرعية الإسلامية. هذه التشريعات يجب أن تُراعي التطورات التقنية التي تجعل التعدي على حقوق الملكية الفكرية أكثر سهولة في العصر الرقمي، مما يجعل الحاجة إلى حماية صارمة لهذه الحقوق أمرًا ضروريًا [1].

١,٣ آراء الفقهاء في الملكية الفكرية

تختلف آراء الفقهاء حول حماية الملكية الفكرية وكيفية تنظيمها. ويذكر محمد الباجي آراء بعض الفقهاء في أن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق مشروعة ولكنها مؤقتة، حيث يجب أن يتمتع صاحب الحق بفترة زمنية محددة لاستغلال إبداعه أو اختراعه قبل أن يصبح الابتكار متاحًا للجمهور بدون قيود. يعتمد هؤلاء الفقهاء في

---

(١) د. عبد الله القرني، حماية الحقوق المعنوية في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

رأيهم على مبدأ أن الملكية الفكرية تتعلق بالأمور المعنوية، والتي تعتبر أقل ديمومة مقارنةً بالملكية المادية. بالتالي، يرى هؤلاء أن حقوق المؤلف أو المخترع يجب أن تستمر لفترة محدودة، ومن ثم تنتهي ليتمكن المجتمع بأسره من الاستفادة من الابتكار أو الاختراع [١].

هؤلاء الفقهاء يرون أن الإبداع هو هبة من الله، وأن الفائدة الأكبر تتحقق عندما يصبح الإبداع جزءًا من التراث العام. يركز هذا الرأي على أن الاحتكار الطويل لهذه الحقوق قد يؤدي إلى تقييد الوصول إلى المعرفة والابتكارات، مما يتعارض مع المصلحة العامة التي يحث عليها الإسلام. يعتقد هؤلاء أن تقييد مدة الحماية يوازن بين حماية حقوق المبدعين وضمان الفائدة العامة للأمة.

بالإضافة إلى ذلك، يشير هؤلاء الفقهاء إلى أن الاحتكار المطول للملكية الفكرية قد يؤدي إلى تشجيع الاحتكار الاقتصادي والهيمنة التجارية، وهو ما قد يتعارض مع مبادئ العدالة والتكافل التي تدعو إليها الشريعة الإسلامية. ومن ثم، يؤكدون على ضرورة تحديد مدة محددة لحماية الملكية الفكرية، بما يعزز من انتشار المعرفة ويسهم في تطوير المجتمع [٢].

على النقيض من ذلك، يرى فريق آخر من الفقهاء أن حقوق الملكية الفكرية يجب أن تكون محمية مدى الحياة، بل ويمتد الحماية حتى بعد وفاة صاحب الحق. يعتمد هذا الرأي على قاعدة فقهية أخرى وهي "الخراج بالضمان"، والتي تُشير إلى أن من يقوم بإبداع أو ابتكار يجب أن يتمتع بالحق الكامل في الاستفادة من هذا الجهد طيلة

---

(١) محمد الباجي، الفقه الإسلامي وقضايا الملكية الفكرية، ص ٣٣.

(٢) د. عبد الله القرني، حماية الحقوق المعنوية في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

حياته. وفقًا لهذا الرأي، يجب أن تمتد الحماية القانونية لهذه الحقوق إلى ورثة المبدع بعد وفاته لضمان حماية الابتكارات والإبداعات على المدى الطويل [١].

يؤكد هؤلاء الفقهاء أن حماية حقوق الملكية الفكرية بدون تحديد مدة هو السبيل لضمان تشجيع الابتكار في المجتمع، حيث أن المبدعين سيكونون أكثر استعدادًا للاستثمار في جهودهم الفكرية إذا علموا أن حقوقهم محفوظة طوال حياتهم وبعدها. من جهة أخرى، يرون أن حماية الملكية الفكرية بشكل دائم تعزز من العدالة الاقتصادية، حيث يسمح هذا النظام للمبدعين بأن يستفيدوا من جهدهم الفكري على المدى الطويل، مما يشجع على استمرارية الابتكار [٢].

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد هذا الفريق من الفقهاء أن التشريعات الحديثة في بعض الدول الإسلامية تعزز من هذا المبدأ من خلال سن قوانين تحفظ حقوق المؤلفين والمبدعين حتى بعد وفاتهم. يعتبرون أن حماية حقوق الملكية الفكرية على المدى الطويل هي جزء من حماية حقوق الإنسان، والتي هي جزء أساس من الشريعة الإسلامية. هذا النوع من الحماية يعزز من الإبداع ويسهم في التنمية المستدامة للمجتمع [٣].

---

(١) د. عبد الله القرني، حماية الحقوق المعنوية في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

(٢) د. أحمد الحسن، حقوق المؤلف في الشريعة الإسلامية، ص ١٢٠.

(٣) تقرير وزارة العدل الكويتية، حماية الملكية الفكرية، ص ٧٨.

الفصل الثاني:
صور الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي

وتنقسم الملكية الفكرية إلى قسمين رئيسين يتفرع منهما بقية صور وأشكال هذه الملكية، وهذان القسمان هما:

٢,١ الملكية الفنية والأدبية:

وهذه تتضمن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة له، وتعد حقوق المؤلف من أبرز الجوانب التي تناولها الفقه الإسلامي فيما يتعلق بحماية الملكية الفكرية. يعرف حق المؤلف بأنه حق معنوي يمنح لصاحبه السيطرة الكاملة على عمله الفكري أو الأدبي، ويُعتبر هذا الحق محفوظًا وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. يقر الفقهاء بأن حماية حقوق المؤلف تتماشى مع مبدأ صون حقوق الأفراد، الذي يُعد من المبادئ الأساسية في الإسلام.

في هذا السياق، تُستند حماية حقوق المؤلف إلى قاعدة "الخراج بالضمان"، التي تمنح المؤلف حق الانتفاع الكامل من إبداعاته الفكرية. الاعتداء على هذا الحق لا يُعتبر مجرد انتهاك قانوني، بل يُعد أيضًا خيانة للأمانة وغشًا، وهو ما حرّمه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: "من غشنا فليس منا"[1] . الغش هنا يشمل أي محاولة للاستفادة من عمل الآخرين دون إذن أو تعويض عادل، مما يجعل حماية حقوق المؤلف جزءًا من حماية المجتمع من الغش والتدليس.

بالإضافة إلى حماية حقوق المؤلف، يشمل مفهوم الملكية الفكرية في الإسلام حقوق النشر، وهي جزء لا يتجزأ من حقوق المؤلف. نشر الأعمال الفكرية يجب أن يتم بموافقة المؤلف وتحت إشرافه، وذلك وفقًا للقاعدة الفقهية "لا ضرر ولا

---

(١) د. يوسف متقي، حقوق الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٦١.

ضرار"، التي تهدف إلى منع التعدي على حقوق الآخرين. الفقهاء يرون أن نشر الأعمال بدون إذن يُعتبر تعديًا واضحًا على حقوق المؤلف ويجب مكافحته شرعًا.[١]

مع التطور التكنولوجي وانتشار الإنترنت، أصبح من السهل استنساخ ونشر المحتوى الفكري بدون إذن المؤلف، مما زاد من أهمية حقوق النشر وضرورة حمايتها في العصر الرقمي. الفقه الإسلامي يؤكد على ضرورة حماية هذه الحقوق بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث يجب تعديل التشريعات القانونية لتواكب التطورات التكنولوجية وتضمن عدم انتهاك حقوق المؤلفين. يرى الفقهاء أن قوانين حماية حقوق المؤلف يجب أن تكون شاملة وتشمل أيضًا حماية الأعمال الرقمية.[٢]

بالإضافة إلى ذلك، يعترف الفقه الإسلامي بأن حق المؤلف لا يقتصر فقط على الحقوق المادية بل يشمل أيضًا الحقوق المعنوية، مثل حقه في الاعتراف بجهوده. هذا الأمر يتماشى مع قيم الإسلام التي تحث على الأمانة والعدل في التعامل مع حقوق الآخرين.

ويُشير عبد الله القرني أن بعض الفقهاء يؤكدون على أهمية تحديد مدة حماية حقوق المؤلف، بحيث يتمكن المؤلف من الاستفادة المادية من عمله لفترة محددة قبل أن يصبح العمل متاحًا للجمهور للاستفادة منه. هذا الرأي يستند إلى تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف ومصلحة المجتمع، حيث يؤكد الإسلام على العدالة في التعامل مع هذه الحقوق على الرغم من ذلك، فإن التشريعات الحديثة المستمدة من الفقه الإسلامي ما زالت بحاجة إلى تطوير لتواكب جميع تحديات العصر الرقمي، حيث يُشير عبد الله القرني أن بعض الفقهاء يدعون إلى تعزيز الوعي الفقهي والقانوني

---

(١) الفتاوى الفقهية، حول حقوق المؤلف، ص ٤٥.

(٢) محمد الباجي، الفقه الإسلامي وقضايا الملكية الفكرية، ص ٣٣.

بحقوق المؤلف والنشر في المجتمعات الإسلامية لضمان حماية هذه الحقوق بشكل شامل.[١]

٢,٢ ـــ الملكية الصناعية والجارية

ويدخل في هذا القسم صور متنوعة، أهمها حق الاختراع الذي يُعد من أهم الحقوق التي يحميها الفقه الإسلامي ضمن إطار الملكية الفكرية. يتفق الفقهاء على أن الجهد الابتكاري، سواء كان تقنيًا أو علميًا أو صناعيًا، يجب أن يحظى بالحماية التامة لمنع أي تعدٍّ أو استغلال غير مشروع. يتم الاستناد إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في تحريم انتهاك حقوق المخترعين. هذه القاعدة تهدف إلى حماية حقوق الأفراد من الأضرار الناجمة عن استغلال أفكارهم أو اختراعاتهم من دون إذن .[٢]

الفقهاء ينظرون إلى الاختراع على أنه جهد إبداعي يجب أن يكافأ المخترع عليه ماديًا ومعنويًا. ومن ثم، تعترف الشريعة الإسلامية بحق المخترع في الانتفاع الكامل باختراعه لفترة زمنية محددة. وفي هذا السياق، ذكر عبد الله القرني أن الفقهاء يرون أن هذا الحق يجب أن يكون محددًا بفترة زمنية معينة، تُمنح للمخترع ليستفيد من عمله، قبل أن يصبح الاختراع متاحًا للآخرين لاستعماله. هذا الرأي يستند إلى قاعدة "الخراج بالضمان"، والتي تشير إلى أن الجهد المبذول يجب أن يُكافأ عليه، ولكن يجب أن تنتهي الحماية في وقت ما لتحقيق المصلحة العامة .[٣]

بشكل عام، يرى الفقهاء أن الاعتداء على حقوق المخترعين يمكن اعتباره نوعًا من الغش والخداع، وهو ما يتنافى مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى الأمانة

---

(١) د. عبد الله القرني، حماية الحقوق المعنوية في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

(٢) د. أحمد الحسن، أصول الفقه وتطبيقاته، ص ١٣٠.

(٣) د. عبد الله القرني، حماية الاختراع في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

والنزاهة. إذ إن سرقة الأفكار أو الابتكارات تعد من أخطر أشكال التعدي، والتي يجب مكافحتها بالقوانين المستمدة من الفقه الإسلامي.

بينما يتفق العديد من الفقهاء على ضرورة حماية حقوق المخترعين لفترة زمنية محددة، هناك فقهاء آخرون يرون أن هذه الحقوق يجب أن تمتد لتشمل حياة المخترع بأكملها، بل ويجب أن تمتد حتى بعد وفاته. يعتمد هؤلاء الفقهاء على مبدأ أن المخترع يجب أن يستفيد من ثمرة عمله طوال حياته، وألا يتم إنهاء حقوقه بعد فترة زمنية قصيرة. يرى هؤلاء أن الشريعة الإسلامية تدعو إلى العدالة في مكافأة الجهد البشري، ولا يجوز حرمان الشخص من حقوقه الفكرية التي بذل فيها جهده ووقته .[1]

يركز هؤلاء الفقهاء على أهمية تشجيع الابتكار في المجتمع الإسلامي. إذ إن توفير الحماية الدائمة أو الطويلة الأمد للمخترعين يحفز الآخرين على الابتكار والإبداع، مما يسهم في تطوير المجتمع وتقدمه. ويعتمد هذا الرأي على أن التشجيع على الابتكار يعد من مصالح الأمة، وبالتالي فإن حماية حقوق المخترعين بشكل كامل هو مصلحة شرعية.

ويذكر يوسف متقي دعوة بعض الفقهاء المعاصرين إلى ضرورة تحديث التشريعات الإسلامية المتعلقة بحقوق الاختراع لتتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة. في ظل التطور السريع الذي يشهده العالم، تتزايد أهمية حماية حقوق المخترعين من التعدي والاستغلال، وهذا يستدعي وضع قوانين أكثر تفصيلًا وتخصصًا في الفقه الإسلامي. يرون أن التشريعات الحديثة التي تستند إلى الفقه

(١) د. عبد الله القرني، حماية الاختراع في الفقه الإسلامي، ص ٧٥.

الإسلامي يجب أن تواكب هذه التحديات الجديدة، وأن تكون قادرة على حماية حقوق المخترعين في العصر الرقمي والتكنولوجي[١].

ومن هذا القسم الثاني أيضا العلامات التجارية والتصاميم الصناعية التي **تلعب دورًا محوريًا في تنظيم التجارة والاقتصاد، والفقه الإسلامي يعترف بأهمية حماية العلامات التجارية بوصفها نوعا من الملكية الفكرية. العلامة التجارية هي رمز أو اسم يستخدم لتمييز منتجات أو خدمات معينة، وتعتبر جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الحديث. في الفقه الإسلامي، يُنظر إلى التعدي على العلامة التجارية كنوع من الغش الذي حرمه النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "من غشنا فليس منا"** .[٢]

الفقهاء يرون أن حماية العلامة التجارية تستند إلى مبدأ منع الغش والخداع، وذلك بهدف حماية المستهلك وضمان عدم تضليله من خلال استخدام العلامات التجارية المزورة أو غير المشروعة. يعتبر الغش في العلامات التجارية ضررًا كبيرًا يلحق بالمستهلكين والمجتمع بشكل عام، حيث يؤدي إلى انتشار المنتجات المزورة أو المقلدة التي قد تكون ذات جودة أقل أو غير آمنة.

من هذا المنطلق، يدعو الفقه الإسلامي إلى توفير حماية قانونية كاملة للعلامات التجارية، بحيث يتم ضمان حقوق أصحاب العلامات التجارية وحماية المستهلكين في آن واحد. يتم الاعتماد على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في تحريم أي نوع من التعدي على العلامات التجارية، وذلك لمنع إلحاق الضرر بالناس أو أصحاب العلامات.[٣]

---

(١) د. يوسف متقي، حقوق الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٦١.

(٢) د. يوسف متقي، حقوق العلامات التجارية في الإسلام، ص ٩٠.

(٣) د. أحمد بن حنبل، الفقه الإسلامي وأحكامه، ص ١٢٠.

التصاميم الصناعية هي نوع آخر من الملكية الفكرية التي يهتم بها الفقه الإسلامي. التصميم الصناعي يمثل الشكل أو المظهر الذي يتم إضفاؤه على المنتجات ليجعلها مميزة عن غيرها. الفقهاء يرون أن التصميم الصناعي يعد ابتكارًا فكريًا يجب حمايته من السرقة أو التقليد، تمامًا كما يتم حماية العلامات التجارية. يُستند في ذلك إلى قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" التي تمنع أي تعدٍّ على حقوق المبدعين والمصممين.[١]

التصاميم الصناعية تسهم في تطوير المنتجات وتحسين جودتها، وبالتالي تعتبر جزءًا من الجهود الابتكارية التي تسعى الشريعة الإسلامية إلى حمايتها. الفقهاء يرون أن سرقة أو نسخ التصاميم الصناعية يعد اعتداءً على حقوق المصممين، ويجب أن يُجرم قانونيًا وفقًا للفقه الإسلامي. علاوة على ذلك، الفقهاء يشددون على أن التعدي على التصاميم الصناعية يمكن أن يكون له تأثير سلبي على الابتكار، حيث يقلل من رغبة المصممين في الإبداع إذا لم يتم حماية حقوقهم.

من جانب آخر، تدعو بعض الآراء الفقهية إلى تحديد مدة حماية التصاميم الصناعية والعلامات التجارية، بحيث يتم منح المصمم أو صاحب العلامة فترة محددة للاستفادة المادية من تصميمه أو علامته التجارية. وبعد انتهاء هذه المدة، يصبح التصميم أو العلامة متاحة للاستخدام العام. هذا المبدأ يعتمد على تحقيق التوازن بين حماية حقوق المبدعين وضمان استفادة المجتمع ككل من الابتكارات والتصاميم بعد فترة معينة.[٢]

من ناحية أخرى، هناك فقهاء يرون أن حقوق التصاميم الصناعية والعلامات التجارية يجب أن تكون محمية لفترات زمنية أطول، بل وقد تمتد هذه الحماية إلى ما بعد حياة

---

(١) محمد الباجي، الفقه الإسلامي وقضايا الملكية الفكرية، ص ٥٠.

(٢) د. أحمد الحسن، أصول الفقه وتطبيقاته، ص ١٢٠.

المصمم أو المبتكر. يعتمد هؤلاء الفقهاء على مبدأ تشجيع الإبداع والابتكار، حيث يرون أن الحماية الطويلة الأمد تحفز الأفراد على الاستثمار في جهودهم الإبداعية.

التشريعات الحديثة في بعض الدول الإسلامية قد أخذت بهذا الرأي، حيث تم تمديد فترات حماية حقوق الملكية الفكرية لتشمل فترات طويلة تضمن للمبتكرين حماية حقوقهم واستمرار الاستفادة من تصاميمهم أو علامات التجارية. يعتقد الفقهاء أن مثل هذه التشريعات تتماشى مع روح الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق العدالة و حماية حقوق الأفراد والمجتمع.

ومع ذلك، تظل مسألة تحديد مدة الحماية موضوعًا للنقاش بين الفقهاء. إذ يرون أن أي تعديلات تشريعية يجب أن تأخذ في الاعتبار المصلحة العامة، وأن تكون متوافقة مع الأصول الشرعية. من المهم أن يتم تحقيق توازن بين حماية حقوق المبدعين وتشجيعهم على الاستمرار في الابتكار، وبين إتاحة الفرصة للجمهور للاستفادة من هذه الابتكارات بعد فترة زمنية معينة. لهذا السبب – كما يذكر محمد الباجي - يشدد بعض الفقهاء على ضرورة وضع إطار زمني يضمن تحقيق هذه الأهداف المتوازنة بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .[1]

في نهاية المطاف، يمكن القول إن حقوق التصاميم الصناعية والعلامات التجارية تحظى بحماية كاملة في الفقه الإسلامي، ولكن مع وجود تباينات في آراء الفقهاء حول مدة هذه الحماية وكيفية تنظيمها. التشريعات الإسلامية الحديثة تسعى إلى وضع حلول وسط تضمن تحقيق الفائدة القصوى للمبدعين والمجتمع على حد سواء.

---

(١) محمد الباجي، الفقه الإسلامي وقضايا الملكية الفكرية، ص ٥٠.

الفصل الثالث:
حماية الملكية الفكرية في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية الحديثة في الكويت

٢,٣ التوافق بين التشريعات الكويتية مع الشريعة

تحرص الكويت على حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال سن قوانين تتماشى مع الشريعة الإسلامية، إذ تركز التشريعات الكويتية على توفير بيئة قانونية تحمي حقوق المؤلفين والمخترعين وأصحاب العلامات التجارية. على سبيل المثال، قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في الكويت يهدف إلى حماية الأعمال الإبداعية والفكرية بشكل يتفق مع مبدأ الشريعة القاضي بحفظ حقوق الأفراد في ملكياتهم الفكرية والمعنوية.

القانون الكويتي يحظر أي تعدٍّ على حقوق المؤلف، سواء بنسخ أعماله أو توزيعها دون إذن. هذا يتوافق مع قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في الفقه الإسلامي، التي تحظر التعدي على حقوق الآخرين، سواء كانت مادية أو معنوية (١). كما تحظر التشريعات المتعلقة بالعلامات التجارية الغش في استخدام العلامات بطرق غير مشروعة، وهو ما يعكس تطبيق القواعد الفقهية التي تمنع الغش والتدليس في التعاملات التجارية.[١]

الكويت تواصل تحديث تشريعاتها لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية. يرى الفقهاء أن التشريعات الكويتية تقدم نموذجًا جيدًا للتوفيق بين الشريعة الإسلامية ومتطلبات القانون الحديث، على الرغم من أن التحديات التكنولوجية تتطلب المزيد من التطوير.

علاوة على ذلك، فإن التشريعات الكويتية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية تتوافق مع قواعد الفقه الإسلامي التي تدعو إلى الحفاظ على حقوق الأفراد

---

(١) د. أحمد الحسن، أصول الفقه وتطبيقاته، ص ١٢٠.

وممتلكاتهم الفكرية. تأتي هذه التشريعات لحماية الابتكارات والأعمال الفنية من الاستغلال غير المشروع، وتُعتبر خطوة مهمة لضمان بيئة قانونية صحية تدعم الابتكار والإبداع في المجتمع الكويتي.

الكويت تعتمد على المبادئ الفقهية التي تشدد على حماية الحقوق المعنوية، ومن هنا فإن الفقهاء يؤكدون أن حماية المؤلفين والمخترعين تصب في مصلحة المجتمع بأكمله. على سبيل المثال، استخدام العلامات التجارية بطريقة غير شرعية يؤدي إلى تضليل المستهلكين، وهو ما يعتبر مخالفة للقاعدة الإسلامية التي تدعو إلى الأمانة والعدل.

كما تشجع الكويت على تطوير تشريعات جديدة تتماشى مع المعايير الدولية، وتراعي خصوصيات الشريعة الإسلامية. يهدف هذا التوجه إلى خلق توافق بين حماية الحقوق الفكرية ومبادئ الشريعة، مما يعزز من مكانة الكويت كدولة رائدة في مجال حماية الملكية الفكرية في العالم الإسلامي.

على الرغم من الجهود المبذولة، فإن هناك حاجة مستمرة لمزيد من التطوير في التشريعات الكويتية لمواكبة التحديات الجديدة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع. مع ظهور الرقمنة والذكاء الاصطناعي، يزداد الضغط على الكويت لتحديث قوانينها بما يتوافق مع متطلبات العصر، مع ضمان أن تتماشى هذه القوانين مع الشريعة الإسلامية.

وإحدى القضايا التي تحتاج إلى تطوير هي حقوق المؤلفين والمبدعين في البيئة الرقمية. على سبيل المثال، مع تزايد الأعمال الرقمية والتأليف عبر الإنترنت، أصبح من الضروري أن تشمل التشريعات الكويتية حماية أكثر تفصيلًا لهذه الفئات من الانتهاكات. بعض الفقهاء يدعون إلى سن قوانين تضمن حماية الأعمال الرقمية بشكل

أكبر، بما في ذلك وضع قيود صارمة على القرصنة والاستخدام غير المصرح به للمواد الرقمية.[١]

بشكل عام، تواصل الكويت مسيرتها في تحديث قوانينها لحماية الملكية الفكرية بشكل أكثر شمولية، مع الحفاظ على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تؤكد على حفظ حقوق الأفراد وضمان العدل في التعاملات.

٣,٢ أثر التشريعات الدولية على الكويت في حماية الملكية الفكرية

التشريعات الدولية كان لها تأثير كبير على التشريعات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في الكويت، خاصة بعد انضمام الكويت إلى عدة اتفاقيات دولية. أبرز هذه الاتفاقيات هي اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية التي تدعو إلى حماية حقوق الاختراع والعلامات التجارية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، الكويت عضو في اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، التي تهدف إلى حماية حقوق المؤلفين في جميع أنحاء العالم. هذه الاتفاقيات الدولية تفرض على الكويت تعديل تشريعاتها بشكل مستمر لضمان توافقها مع المعايير الدولية، مما يعزز من مكانتها بصفتها دولة متقدمة في مجال حماية الملكية الفكرية.[٢]

تأثير هذه التشريعات الدولية يظهر بوضوح في كيفية تعديل القوانين الكويتية لتلبية متطلبات تلك الاتفاقيات، مع الحفاظ على المبادئ الإسلامية. هذا التوجه يعزز من جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الكويت، خاصة في قطاعي الصناعات الإبداعية والتكنولوجيا.

---

(١) تقرير وزارة العدل الكويتية، التشريعات الحديثة لحماية الملكية الفكرية، ص ٨٨.

(٢) اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، المادة ٢.

ومع ذلك، تواجه الكويت بعض التحديات في تطبيق هذه الاتفاقيات الدولية بشكل كامل، خاصة في ظل التغيرات السريعة في التكنولوجيا وظهور قضايا جديدة تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في الفضاء الرقمي. على سبيل المثال، أصبحت حماية الأعمال الرقمية من القرصنة تمثل تحديًا كبيرًا، وهو ما يتطلب من الكويت تطوير تشريعات أكثر حداثة لضمان حماية هذه الحقوق.

على الرغم من هذه التحديات، فإن الكويت تعمل بجد لتطوير قوانينها بما يتوافق مع هذه الاتفاقيات، مع الالتزام في الوقت ذاته بمبادئ الشريعة الإسلامية. الفقهاء يؤكدون أن هذه التشريعات الدولية لا تتعارض مع الفقه الإسلامي، بل تعزز من حماية الحقوق الشرعية للأفراد، وتسهم في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البلاد.[١]

في نهاية المطاف، يرى الفقهاء والمشرعون أن مواءمة التشريعات الكويتية مع الاتفاقيات الدولية يمثل خطوة مهمة نحو تحسين الحماية القانونية للملكية الفكرية، وضمان استفادة الكويت من الفرص الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة.

٣,٣ دور المؤسسات الكويتية في حماية الملكية الفكرية.

تلعب المؤسسات الكويتية دورًا مهمًّا في تنفيذ وحماية قوانين الملكية الفكرية. من أبرز هذه المؤسسات مكتبة الكويت الوطنية، التي تشرف على تسجيل حقوق المؤلف وحفظ حقوق النشر. كما تعمل وزارة التجارة والصناعة على تنظيم حقوق العلامات التجارية والاختراعات، وتحرص على حماية الحقوق القانونية لأصحابها من خلال إصدار التراخيص اللازمة.[٢]

---

(١) د. محمد سعيد، تأثير التشريعات الدولية على حماية الملكية الفكرية في الكويت، ص ٤٥.

(٢) تقرير مكتبة الكويت الوطنية، حماية حقوق المؤلف، ص ٦٠.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى الكويت إلى تعزيز قدراتها في مكافحة الانتهاكات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، من خلال إنشاء فرق متخصصة لمراقبة السوق ومنع القرصنة والاعتداء على حقوق المؤلفين والمخترعين. هذه الجهود تتماشى مع التشريعات الدولية، وتعكس التزام الكويت بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم التعدي على حقوق الآخرين، سواء كانت مادية أو معنوية.

المؤسسات الكويتية تعمل بشكل وثيق مع الجهات القضائية لضمان تطبيق العقوبات القانونية على منتهكي حقوق الملكية الفكرية. هذا التعاون يسهم في خلق بيئة قانونية صلبة تحمي المبدعين وتدعم الابتكار.

إلى جانب الدور الرقابي الذي تقوم به المؤسسات الكويتية، هناك جهود مستمرة لتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المختصة بحماية الملكية الفكرية، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية. هذا التعاون يهدف إلى تحديث القوانين الكويتية وجعلها أكثر توافقًا مع المعايير العالمية.

أيضًا، تهتم الكويت بتطوير برامج تدريب وتوعية للمبدعين وأصحاب الشركات حول كيفية حماية حقوقهم الفكرية. تعمل المؤسسات الحكومية على نشر الوعي بأهمية الملكية الفكرية، وتوفر دورات تدريبية تهدف إلى تعريف المؤلفين والمخترعين بكيفية تسجيل حقوقهم وحمايتها من الانتهاك.

من جهة أخرى، تلعب المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد دورًا رئيسيًا في نشر الوعي حول حقوق الملكية الفكرية. من خلال تضمين مواد دراسية تتناول أهمية حماية الابتكارات والأعمال الفكرية، تُسهم هذه المؤسسات في تعزيز الفهم العميق لحماية حقوق الملكية الفكرية بين الطلاب والأجيال القادمة. هذا الفهم يشكل جزءًا أساسيًا من بناء مجتمع واعٍ يحترم حقوق المبدعين ويشجع الابتكار.

في الختام، يُمكن القول أن دور المؤسسات الكويتية في حماية الملكية الفكرية يتوسع يومًا بعد يوم، بالتوازي مع جهود الدولة في تطوير تشريعاتها القانونية والتزامها بالمعايير الدولية. هذا الدور المتكامل بين المؤسسات الحكومية والجهات القضائية يسهم بشكل فعال في خلق بيئة تشريعية وقانونية قوية تضمن حماية حقوق المؤلفين والمبدعين، مما يعزز من مكانة الكويت كدولة رائدة في مجال حماية الملكية الفكرية.

الفصل الرابع:
آراء الفقهاء حول التطورات الحديثة في الملكية الفكرية

٤,١ الفقهاء المعاصرون وقضايا الذكاء الاصطناعي

مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، أصبح للذكاء الاصطناعي دور كبير في إنتاج الأعمال الفكرية والإبداعية، مما أثار تساؤلات فقهية حول كيفية حماية هذه الأعمال. يرى الفقهاء المعاصرون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يُعتبر أداة مساعدة للمبدعين، ولكنه لا يمتلك حق الملكية الفكرية بحد ذاته، إذ إن الملكية الفكرية ترتبط بشكل رئيسي بالعقل البشري والإبداع الفردي.

ويُشير أحمد الخالدي في كتابه (الفقه الإسلامي وتحديات الذكاء الاصطناعي) أن بعض الفقهاء يرون أن الأعمال التي تُنتج باستخدام الذكاء الاصطناعي قد تحتاج إلى تنظيم قانوني لحمايتها، بحيث يتمكن الشخص الذي يتحكم في الذكاء الاصطناعي أو يستخدمه من الاستفادة من حقوقه الإبداعية. في هذا الإطار، يستند الفقهاء إلى قاعدة "الخراج بالضمان"، والتي تنص على أن من ينتفع بشيء أو يتولاه، يجب أن يستفيد من ثماره، وهذا ينطبق على الأعمال التي يسهم فيها الذكاء الاصطناعي .[١]

من جانب آخر، هناك فقهاء يرون أن تطوير تشريعات حديثة تتعلق بحقوق الذكاء الاصطناعي لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بل هو ضروري لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية. يستشهد هؤلاء الفقهاء بقضايا سابقة في الفقه الإسلامي، حيث تم تعديل بعض القواعد الفقهية لتناسب المستجدات العلمية، مثل تقنيات الطباعة والمواصلات.[٢]

---

(١) د. أحمد الخالدي، الفقه الإسلامي وتحديات الذكاء الاصطناعي، ص ٧٥.

(٢) د. محمد سعيد، الذكاء الاصطناعي وحماية الحقوق الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٩٠.

يعد الذكاء الاصطناعي من بين القضايا التي قد تُحدث تغييرًا كبيرًا في مفاهيم الملكية الفكرية في المستقبل القريب. من أبرز النقاشات بين الفقهاء حول هذه المسألة هي مدى اعتبار الذكاء الاصطناعي جزءاً من العملية الإبداعية، وهل يمكن اعتباره مسهمًا في العمل الفني أو الأدبي أو العلمي بشكل يُمنح بموجبه حقوقًا؟

ومن هنا يجب تحديد نسبة الإسهام بين الذكاء الاصطناعي والمبدع البشري. فعلى سبيل المثال، إذا كان الذكاء الاصطناعي قد أسهم بنسبة كبيرة في إنتاج العمل الفني أو العلمي، فقد يكون للمبدع البشري حق محدود في هذا العمل مقارنة بالذكاء الاصطناعي. هذا التوجه يُعزز من ضرورة إعادة تفسير بعض القواعد الفقهية لضمان حماية حقوق المؤلفين والمخترعين دون إهمال دور التكنولوجيا في الإبداع، وفي المقابل يشير بعض الفقهاء إلى أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُعتبر مجرد أداة، مثل الحاسوب أو القلم، وبالتالي لا يمكن منحه حقوق الملكية الفكرية. يرون أن الإبداع البشري يظل هو العنصر الأساس في أي عمل فكري، وأن الآلات أو البرامج الذكية لا يمكن أن تكون طرفًا في المطالبة بحقوق الملكية الفكرية.

يرى الفقهاء ضرورة إصدار فتاوى جديدة توضح كيفية التعامل مع الأعمال التي يتم إنتاجها أو تحسينها باستخدام الذكاء الاصطناعي. هذه الفتاوى يجب أن تأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية وتوضح موقف الفقه الإسلامي من هذا النوع من الأعمال. كما أن الفقهاء يطالبون بتشريعات قانونية جديدة تتوافق مع هذه الفتاوى لضمان حماية شاملة لحقوق المؤلفين والمبدعين في المستقبل.

في النهاية، يتفق الفقهاء على أن الذكاء الاصطناعي سيكون له دور كبير في المستقبل، سواء في إنتاج الأعمال الفكرية أو في تطبيق القانون. ومع ذلك، لا بد من وضع قواعد وضوابط واضحة تحمي حقوق الأفراد وتضمن التوافق مع الشريعة

الإسلامية، مما يعزز من قدرة الفقه الإسلامي على مواجهة التحديات التكنولوجية الجديدة.

٤,٣ بيان أحكام ومبادئ الفقه الإسلامي بصدد قضايا الذكاء الاصطناعي

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا والرقمنة، واجه الفقه الإسلامي تحديات جديدة تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي. يرى الفقهاء أن الشريعة الإسلامية تحتوي على الأسس اللازمة لحماية هذه الحقوق، ولكن هناك حاجة لتطوير تشريعات جديدة تأخذ في الحسبان القضايا الرقمية المعاصرة.

من أبرز القضايا التي تواجه الفقه الإسلامي هي الذكاء الاصطناعي ودوره في إنتاج الأعمال الفكرية. يتساءل الفقهاء عن كيفية تنظيم حقوق الملكية الفكرية للأعمال التي يتم إنتاجها باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهل يمكن منح الذكاء الاصطناعي حقوقًا فكرية أو اعتبار المبدع البشري هو المستفيد الوحيد من هذه الحقوق؟.

الفقهاء يؤكدون أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُعتبر أداة مساعدة فقط، وأن الحقوق الفكرية يجب أن تبقى ملكًا للأشخاص الذين يستخدمون هذه الأدوات. ومع ذلك، يتطلب هذا الموقف وضع تشريعات قانونية واضحة تحدد كيفية تنظيم حقوق الملكية الفكرية في بيئة رقمية معقدة مثل تلك التي نعيشها اليوم .

بالإضافة إلى التحديات التي يطرحها الذكاء الاصطناعي، تُعد الرقمنة مسألة مهمة أخرى يجب أن تُعالج من خلال التشريعات الإسلامية الحديثة. تتيح الرقمنة الوصول السريع والسهل إلى المعلومات والابتكارات، مما يؤدي إلى زيادة التحديات المتعلقة بالقرصنة الإلكترونية والانتهاكات الرقمية لحقوق المؤلفين.

الفقهاء يرون أن حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية يجب أن تتضمن قوانين تفرض عقوبات صارمة على من ينتهكون هذه الحقوق. كما يجب أن تشمل هذه التشريعات آليات واضحة لحماية الأعمال الرقمية مثل الكتب الإلكترونية، الموسيقى،

والأفلام. هذه القوانين يجب أن تستند إلى المبادئ الشرعية التي تحث على حماية حقوق الأفراد ومنع الغش والتدليس [١]

التوصيات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي تشمل تطوير برامج توعية قانونية للجمهور والمؤلفين حول كيفية حماية حقوقهم الفكرية في الفضاء الرقمي. كما يجب على الجهات التشريعية في الكويت العمل بالتعاون مع الجهات الدولية لضمان حماية حقوق المؤلفين والمبدعين على المستوى العالمي.

٤,٤ التجارب الفقهية في الدول الإسلامية

في السنوات الأخيرة، بذلت عدة دول إسلامية جهودًا كبيرة لتطوير تشريعات متعلقة بحماية الملكية الفكرية، وذلك بما يتماشى مع مبادئ الفقه الإسلامي وفي ذات الوقت يتوافق مع المتطلبات القانونية الحديثة. من أبرز هذه الدول المملكة العربية السعودية، التي قامت بتطوير قوانين صارمة لحماية حقوق المؤلفين والمخترعين، اعتمادًا على القواعد الشرعية مثل "لا ضرر ولا ضرار"، مع الالتزام بالاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية.[٢]

التجربة السعودية في حماية الملكية الفكرية تعتبر نموذجًا متقدمًا على مستوى العالم الإسلامي، حيث تمثل الشريعة الإسلامية الأساس في صياغة التشريعات، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية التي تضمن حماية حقوق المؤلفين والمخترعين على الصعيدين المحلي والدولي. هذا المزيج من التشريع الإسلامي والقانون الدولي يعكس القدرة على التكيف مع المستجدات القانونية العالمية دون الإخلال بالقيم الدينية .[٣]

---

(١) د. عبد الله القرني، حماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي، ص ٦٥.

(٢) د. عبد الله بن حمد، حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية، ص ٤٥.

(٣) تقرير وزارة التجارة السعودية، التشريعات الدولية للملكية الفكرية، ص ٧٨.

الإمارات العربية المتحدة

تمثل أيضًا نموذجًا متقدمًا في حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث قامت بتطوير منظومة قانونية حديثة لحماية العلامات التجارية، الابتكارات الصناعية، وحقوق المؤلفين. تستند الإمارات في تشريعاتها إلى الفقه الإسلامي الذي يحرم الغش والتدليس ويؤكد على حماية الحقوق الفردية.

إلى جانب ذلك، طورت الإمارات أيضًا قوانين تحمي الابتكارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. هذا التطور يُعتبر حديثًا مقارنة بالدول الأخرى، حيث اعتمدت الإمارات الذكاء الاصطناعي في قطاعات متنوعة مثل الرعاية الصحية والتعليم، وبدأت في وضع أسس قانونية لحماية حقوق الابتكارات التقنية[1]. هذه القوانين تستند إلى قيم الشريعة الإسلامية ولكن تأخذ في الحسبان التطورات التكنولوجية المتسارعة.

يوضح بعض الفقهاء أن مثل هذه التشريعات المتطورة، التي تجمع بين القانون الإسلامي والتكنولوجيا الحديثة، تعكس التوازن بين التراث الإسلامي والمعاصرة، مما يعزز من مكانة الإمارات بصفتها دولة رائدة في الابتكار والتشريعات التقنية.

ماليزيا تُعد من الدول الرائدة في العمل على توافق الفقه الإسلامي مع التشريعات الحديثة المتعلقة بالملكية الفكرية. قام الفقهاء الماليزيون بتطوير فهم شامل لحماية حقوق المؤلفين والمخترعين، مستندين إلى الأصول الفقهية مثل المصلحة المرسلة والاستحسان، التي تسمح بتكييف الأحكام الشرعية بما يحقق المنفعة العامة.

تُعد تجربة ماليزيا في هذا المجال نموذجًا يُحتذى به، حيث نجحت في تحقيق التوازن بين الفقه الإسلامي والقوانين الحديثة. هذه التجربة نجحت في جذب

---

(١) د. أحمد بن علي، الابتكار وحماية الملكية الفكرية في الإمارات، ص ٥٠.

استثمارات أجنبية وتعزيز الصناعات الإبداعية والتكنولوجية في البلاد.[١] بالإضافة إلى ذلك، تُسهم ماليزيا في تعزيز الفهم الفقهي من خلال عقد مؤتمرات وورش عمل تجمع بين الفقهاء والخبراء القانونيين لمناقشة أحدث التطورات في مجال حماية الملكية الفكرية.

الأردن أيضًا برز بوصفه دولة إسلامية تعمل على مواءمة التشريعات الفقهية مع حماية حقوق الملكية الفكرية. الأردن تبنّى نظامًا قانونيًا متقدمًا لحماية حقوق الملكية الفكرية، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية، ويعتمد على الاجتهاد الفقهي لإيجاد حلول تتناسب مع التطورات التكنولوجية المعاصرة. كما أن الأردن ملتزم باتفاقيات دولية مثل اتفاقية باريس وبرن، مما يُعزز من مكانته بوصفه دولة تدعم الابتكار والإبداع وفقًا للمبادئ الإسلامية.[٢]

هذه التجارب في الدول الإسلامية المختلفة تُظهر قدرة الفقه الإسلامي على التوافق ضمن تطورات العصر الحديث من خلال تطوير تشريعات تتماشى مع متطلبات المجتمع المعاصر.

مصر تعد من الدول الرائدة في العالم العربي في مجال حماية الملكية الفكرية، حيث وضعت قوانين شاملة منذ عقود لضمان حماية حقوق المؤلفين والمبدعين. عززت مصر التزامها بحماية الحقوق الفكرية وفق المعايير العالمية، مع التركيز على حماية الأعمال الرقمية في ظل التحولات التكنولوجية. كما تشمل جهود مصر حماية التراث الحضاري والصناعات الإبداعية، مما جعلها نموذجًا يُحتذى به في حماية حقوق الملكية الفكرية في المنطقة[1].

---

(١) د. نور الدين الماليزي، الفقه الإسلامي وحماية الملكية الفكرية في ماليزيا، ص ٥٥.

(٢) د. محمد القاضي، التشريعات الأردنية وحماية حقوق الملكية الفكرية، ص ٦٧.

تركيا اعتمدت على توازن بين الشريعة الإسلامية والتشريعات الأوروبية بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مما ساعد في تطوير قوانين تحمي حقوق المؤلفين والابتكارات التكنولوجية[2].

إندونيسيا قامت بدمج القوانين الفقهية مع التشريعات الدولية لحماية الأعمال الرقمية والابتكارات، ووفرت إطارًا قانونيًا يحمي حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية[3].

باكستان بدورها اعتمدت على قواعد فقهية مثل المصلحة المرسلة لتبرير حماية حقوق الابتكار، خاصة في مجالات الأدوية والتكنولوجيا.

المغرب أيضًا برزت بصفتها دولة تعمل على حماية الابتكارات الصناعية والتراث الثقافي، حيث قامت بإصلاحات قانونية شاملة تتماشى مع الاتفاقيات الدولية وتضمن احترام حقوق الملكية الفكرية.

٤,٣ التحديات الفقهية المعاصرة

يواجه الفقه الإسلامي اليوم العديد من التحديات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة. من أبرز هذه التحديات هي الرقمنة وانتشار المحتوى الإلكتروني بشكل واسع، مما يسهل القرصنة الإلكترونية ويزيد من حالات التعدي على حقوق المؤلفين والمبدعين. يشير الفقهاء إلى أن حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي تحتاج إلى إعادة تفسير بعض القواعد الفقهية لتتناسب مع البيئة الرقمية الجديدة. على سبيل المثال، يجب أن تشمل الحماية حقوق المؤلفات الرقمية، بما في ذلك الكتب الإلكترونية والموسيقى الرقمية، مع وضع قيود صارمة على القرصنة والاستخدام غير المشروع.[1]

---

(١) د. محمد الخطيب، الذكاء الاصطناعي وتحديات الفقه الإسلامي، ص ٨٨.

في هذا السياق، يُشير عبد الله الحسن أن بعض الفقهاء يرون أنَّ التشريعات الإسلامية بحاجة إلى تطوير قوانين جديدة تتعامل مع تحديات العصر الرقمي، بما يضمن حماية المؤلفين والمبدعين في العالم الإلكتروني، وذلك دون الإخلال بالمبادئ الفقهية الأساسية مثل العدل وحفظ الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، التجارة الإلكترونية تُعد من أبرز المجالات التي تحتاج إلى تطوير فتاوى فقهية وقوانين حديثة لحماية حقوق العلامات التجارية والملكية الفكرية، ومع انتشار التسوق عبر الإنترنت، زادت حالات الانتهاكات الإلكترونية[1].

من جهة أخرى، السرقة الأدبية تعد من أبرز التحديات الفقهية في العصر الحديث، حيث يعرّف الفقهاء السرقة الأدبية بأنها التعدي على جهد أو إبداع الآخرين دون إذن أو نسبة العمل لصاحبه. ويستند الفقه الإسلامي إلى الحديث الشريف: "من غش فليس منا"، مما يعزز حماية حقوق المؤلفين[3]. العقوبات الشرعية للسرقة الأدبية تشمل التعزير والتشهير ورد المظالم مع تعويض صاحب الحق عن خسائره المعنوية والمادية. أما مفهوم الاقتباس، فهو مسموح في الفقه بشرط الاعتراف بصاحب العمل.

إضافة إلى ذلك، قضايا الذكاء الاصطناعي تطرح تساؤلات فقهية حول نسب الأعمال وحقوق الملكية المشتركة، حيث يشدد الفقهاء على ضرورة وجود إطار فقهي واضح ينظم هذه الأمور بما يحمي حقوق جميع الأطراف. أخيرًا، **الإسهامات** البحثية والفجوة البحثية تعني في الفقه الإسلامي ضرورة الاعتراف بالجهود البحثية المبذولة من قبل الباحثين، حيث يشير الفقهاء إلى أن الإسلام يشجع على البحث والابتكار ضمن إطار الشرع الذي يحفظ حقوق الجميع. **الإسهامات** البحثية تُعد بمنزلة الإضافة العلمية التي تُغني الحقول المعرفية المختلفة، بينما الفجوة البحثية تشير إلى

---

(١) د. عبد الله الحسن، التجارة الإلكترونية وحماية الملكية الفكرية، ص ٦٠.

الجوانب التي لم تُدرس بعد أو تحتاج إلى تعمق أكبر. من الناحية الفقهية، يُشدد العلماء على ضرورة توفير الحماية لهذه **الإسهامات**، بحيث يُحفظ للباحثين حقهم الأدبي والمادي، وفقاً للقاعدة الشرعية "لا ضرر ولا ضرار"، التي تحرم الانتقاص من حقوق الباحثين أو الاستيلاء على أفكارهم دون وجه حق. هذا يسهم في تعزيز الإبداع واستمرارية التطور العلمي والمعرفي في المجتمع الإسلامي.

الفصل الخامس:
التوصيات الفقهية لتعزيز حماية الملكية الفكرية في الكويت

٥,١ تطوير الإطار الفقهي

يعد تطوير الإطار الفقهي لحماية الملكية الفكرية في الكويت أمرًا بالغ الأهمية لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال. يؤكد الفقهاء أن الشريعة الإسلامية تحتوي على قواعد متينة لحماية حقوق الملكية الفكرية، مثل قاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، إلا أن هناك حاجة لتطبيق هذه القواعد بشكل أكثر وضوحًا في القوانين الكويتية.

يوصي الفقهاء بضرورة تحديث الفتاوى الفقهية المتعلقة بالملكية الفكرية لتشمل القضايا المعاصرة، مثل حماية الأعمال الرقمية والاستخدام المشترك للابتكارات التكنولوجية. الفتاوى الحديثة يجب أن تأخذ في الاعتبار التطورات التكنولوجية المتسارعة وتقدم حلولًا فقهية تتناسب مع احتياجات العصر الحديث .[١]

بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر التعاون بين الفقهاء والمشرعين خطوة ضرورية لتطوير القوانين الكويتية بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية، مع الأخذ في الحسبان المعايير الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية. هذا التعاون سيساعد في وضع حلول قانونية تحمي حقوق المؤلفين والمبدعين وتضمن عدالة التعاملات التجارية.

دور المجامع الفقهية أيضًا سيكون أساسيًا في هذا التحديث، حيث يُعقد على هذه المجامع إصدار فتاوى واضحة وشاملة حول كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، مما يُعزز من توافق التشريعات الكويتية مع الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية [٢].

---

(١) د. أحمد السعيد، تحديث الفتاوى الفقهية لحماية الملكية الفكرية، ص ٤٢.

(٢) د. خالد العنزي، التشريعات الفقهية في حقوق الملكية الرقمية، ص ٦٥.

يُعتبر تطوير التشريعات القانونية بالتوازي مع الفقه الإسلامي من الأمور الضرورية لتحقيق حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية. يوصي الفقهاء بإنشاء هيئات استشارية فقهية تعمل بالتعاون مع الجهات التشريعية لصياغة قوانين حديثة لحماية حقوق المؤلفين والمبدعين في الكويت.

هذا التعاون سيؤدي إلى تكامل بين الفقه الإسلامي والتشريعات المدنية، حيث سيتم دمج القواعد الفقهية مع القوانين الحديثة لتوفير حماية قانونية قوية لحقوق الملكية الفكرية. هذا التكامل سيكون له دور كبير في تعزيز الابتكار والإبداع في الكويت، كما سيؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات في مجالات مثل التكنولوجيا والصناعات الإبداعية.

التوصيات الفقهية يجب أن تشمل تطوير قوانين تتيح حماية حقوق الملكية الفكرية لفترات زمنية أطول، خاصة فيما يتعلق بالابتكارات الرقمية. كما يجب على المشرعين أن يأخذوا في اعتبارهم التحديات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والابتكارات الرقمية عند صياغة هذه التشريعات.[1]

في نهاية المطاف، سيسهم تحديث الإطار الفقهي والقانوني في تعزيز حماية الملكية الفكرية في الكويت بشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية، مع ضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تسهم في حماية هذه الحقوق على الصعيدين المحلي والدولي.

٥,٢ التوعية الفقهية والقانونية

التوعية حول حقوق الملكية الفكرية تُعتبر جزءًا أساسيًا من تعزيز حماية هذه الحقوق في الكويت. يرى الفقهاء أن نشر الوعي حول أهمية الملكية الفكرية وحماية

---

(١) د. خالد العنزي، التشريعات الفقهية في حقوق الملكية الرقمية، ص ٦٥.

حقوق المؤلفين والمخترعين هو واجب شرعي يعزز من القيم الإسلامية التي تدعو إلى حماية حقوق الآخرين وعدم التعدي عليها.

يجب أن تشمل برامج التوعية جميع فئات المجتمع، بدءًا من المؤسسات التعليمية مثل المدارس والجامعات، وصولًا إلى عامة الجمهور. كما يجب على الجهات الحكومية والمؤسسات الفقهية التعاون لتقديم برامج تدريبية وورش عمل تشرح كيفية حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوضح العقوبات المترتبة على من ينتهكون هذه الحقوق.

في هذا السياق، يلعب التعاون بين الفقهاء والجهات الحكومية دورًا رئيسًا في زيادة الوعي حول أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية. يمكن لهذا التعاون أن يسهم في إنشاء بيئة قانونية وفقهية تُعزز من احترام الملكية الفكرية وتضمن حماية حقوق المؤلفين والمبدعين وفقًا للشريعة الإسلامية [1]

التوعية ليست فقط واجبًا على الجهات الحكومية، بل يجب أن تكون جزءًا من المناهج الدراسية في الكويت، حيث يمكن إدخال مواد دراسية تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية في المدارس والجامعات. هذا سوف يضمن نشأة جيل جديد واعٍ بأهمية حماية الحقوق الفكرية في كافة المجالات، بدءًا من الأدب والفن وصولًا إلى التكنولوجيا والابتكار.

إضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التوعية الرقمية في المجتمع. مع زيادة الاعتماد على الإنترنت في الحياة اليومية، يصبح من الضروري تقديم برامج توعية رقمية تستهدف مستخدمي الإنترنت والمؤلفين الرقميين. هذه البرامج يجب أن تركز على شرح

---

(١) د. أحمد السعيد، التوعية بحماية الملكية الفكرية في الشريعة، ص ٥٨.

القوانين الرقمية التي تحمي الملكية الفكرية، وتوضح كيفية تسجيل حقوق المؤلفين والمخترعين في البيئة الرقمية.

في نهاية المطاف، فإن التوعية القانونية ستُسهم في تعزيز الفهم الصحيح لحقوق الملكية الفكرية، وسوف تساعد في حماية حقوق المؤلفين والمبدعين من الانتهاكات المحتملة. يجب على الكويت أن تعمل على تعزيز التوعية ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضًا في التعاون مع المنظمات الدولية. هذا التعاون سوف يساعد في ضمان تطبيق القوانين الدولية الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الكويت، مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية .[١]

أخيرًا، يُعتبر التدريب المستمر للمحامين والقضاة على التعامل مع قضايا الملكية الفكرية جزءًا مهمًّا من عملية التوعية. يجب أن تشمل هذه الدورات التدريبية التحديثات القانونية والفقهية التي تتعلق بحماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي، لضمان تقديم حماية قانونية فعالة وفعالة لأصحاب الحقوق.[٢]

يُعتبر هذا البحث خطوة مهمة في تسليط الضوء على حماية حقوق الملكية الفكرية من منظور الفقه الإسلامي، مع دراسة متعمقة لكيفية تطبيق هذه الحماية في التشريعات الكويتية. من خلال استعراضنا للقواعد الفقهية مثل "لا ضرر ولا ضرار" و"الخراج بالضمان"، يتبين أن الشريعة الإسلامية توفر أساسًا قويًا لحماية الملكية الفكرية، حيث تمنع التعدي على حقوق الأفراد وتشجع على احترام إبداعهم.

---

(١) د. أحمد السعيد، التوعية بحماية الملكية الفكرية في الشريعة، ص ٥٨.

(٢) تقرير وزارة التجارة والصناعة الكويتية، حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي، ص ٦٥.

لقد تم التركيز على أهمية تحديث التشريعات لتواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية الحديثة، مع الحفاظ على المبادئ الفقهية الإسلامية. توضح الدراسة أن التشريعات الكويتية قد قطعت شوطًا كبيرًا في حماية حقوق المؤلفين والمخترعين، ولكن ما زالت هناك حاجة لمزيد من التطوير لتشمل القضايا الرقمية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والرقمنة.

إضافةً إلى ذلك، يلعب التعاون بين الفقهاء والمشرعين دورًا محوريًا في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية، من خلال إيجاد حلول فقهية وقانونية متكاملة.

في الختام، قدم البحث توصيات مهمة لتحسين حماية حقوق الملكية الفكرية في الكويت. من أبرز هذه التوصيات هو تطوير الإطار الفقهي بشكل مستمر لمواكبة التغيرات التكنولوجية، مثل الرقمنة والذكاء الاصطناعي، مما سيسهم في الحفاظ على حقوق المبدعين والمخترعين.

كما يوصي البحث بضرورة تعزيز برامج التوعية على جميع المستويات، سواءً في التعليم أو من خلال الحملات التوعوية، لضمان نشر الفهم الصحيح لأهمية حماية الملكية الفكرية. التعاون الدولي أيضًا يعد من الجوانب الحيوية التي ستعزز من قدرة الكويت على حماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمي.

في النهاية، يبقى الفقه الإسلامي عنصرًا محوريًا في توفير الإطار الأخلاقي والقانوني لحماية الملكية الفكرية في الكويت، مع إمكانية التكيف مع التحديات المعاصرة لضمان استمرار الابتكار والازدهار في المجتمع.

الخاتمة

يُعتبر هذا البحث خطوة مهمة في تسليط الضوء على حماية حقوق الملكية الفكرية من منظور الفقه الإسلامي، مع دراسة متعمقة لكيفية تطبيق هذه الحماية في التشريعات الكويتية. من خلال استعراض القواعد الفقهية مثل "لا ضرر ولا ضرار" و"الخراج بالضمان"، يتبين أن الشريعة الإسلامية توفر أساسًا قويًا لحماية الملكية الفكرية. هذه القواعد تمنع التعدي على حقوق الأفراد وتشجع على احترام إبداعهم، مما يعزز من مكانة المبدعين ويضمن حقوقهم في المجتمع الإسلامي.

تم تناول حماية حقوق الملكية الفكرية في الكويت بشكل تفصيلي، حيث تم التركيز على التطورات التشريعية التي تهدف إلى تعزيز حماية حقوق المؤلفين والمخترعين. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، لكن تبقى التحديات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحديثة والرقمنة تحتاج إلى معالجات تشريعية أكثر تطورًا لمواكبة هذه التغيرات.

لقد تمت دراسة دور الفقهاء في تقديم حلول مبتكرة لحماية الملكية الفكرية، خصوصًا في ظل المستجدات التكنولوجية مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة. تشير الدراسة إلى أن التشريعات الفقهية بحاجة إلى مزيد من التطوير لتوفير حماية فعالة للابتكارات الحديثة، وتجنب الانتهاكات في البيئة الرقمية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية.

من خلال هذه الدراسة، تبين أن التشريعات الكويتية بحاجة إلى تطوير أكبر في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية. يتطلب هذا التطوير مراجعة القوانين الحالية، وإصدار تشريعات جديدة تتماشى مع تطور التكنولوجيا والابتكار،

مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، والابتكارات الرقمية. يعد هذا ضروريًا لضمان حماية حقوق المبدعين في بيئة تزداد تعقيدًا.

إضافة إلى ذلك، يبرز البحث الحاجة الماسة إلى توفير إطار فقهي متكامل لحماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي. يجب أن يتضمن هذا الإطار توجيهات جديدة تواكب تطور الابتكارات التكنولوجية. الفقهاء والمشرعون يجب أن يتعاونوا لإيجاد حلول فقهية مرنة وقابلة للتطبيق في العصر الحديث، بما يضمن التوازن بين الحفاظ على القيم الفقهية واستجابة للتحديات التقنية.

يؤكد البحث أيضًا أن المؤسسات الأكاديمية والقانونية لها دور كبير في تعزيز الحماية الفكرية في الكويت. يمكن من خلال التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات الدينية والحكومية تطوير استراتيجيات متكاملة تعزز من حماية المبدعين والمؤلفين.

إلى جانب ذلك، يشير البحث إلى أهمية دور التكنولوجيا في تعزيز الابتكار وحماية الملكية الفكرية. يجب أن تستفيد الكويت من التجارب الدولية في هذا المجال، وخاصة الدول التي قطعت شوطًا كبيرًا في تحديث قوانينها لتواكب العصر الرقمي. التعاون الدولي يمكن أن يلعب دورًا كبيرًا في تحسين البنية القانونية في الكويت لحماية الملكية الفكرية.

توصيات البحث تشمل أيضًا ضرورة زيادة الوعي بأهمية حماية الملكية الفكرية. يجب أن تشمل برامج التوعية جميع الفئات المجتمعية، بدءًا من المبدعين والباحثين وصولاً إلى الجمهور العام. الفهم الصحيح لأهمية حماية حقوق المؤلفين والمبدعين يعد جزءًا أساسيًا من عملية تطوير مجتمع يعتمد على الابتكار والبحث العلمي.

يجب أن تستمر الكويت في تعزيز التعاون الدولي لتطوير تشريعاتها المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. هذا التعاون يتيح لها الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، ويضمن حماية شاملة لحقوق المبدعين في السوق العالمي.

نجد أن الكويت قد قطعت شوطًا كبيرًا في حماية حقوق الملكية الفكرية، ولكن ما زالت هناك حاجة لتطوير التشريعات الخاصة بالعصر الرقمي. العمل على تحسين هذه التشريعات يجب أن يكون مستمرًا ومبنيًا على التعاون بين الجهات الحكومية والأكاديمية والدينية[1].

تعد التشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة أحد أهم الجوانب التي يجب أن تركز عليها الكويت في المستقبل. تطوير هذه التشريعات سيمكن الكويت من مواكبة التحديات الجديدة وحماية حقوق المبدعين في هذه المجالات[2].

أخيرًا، يبقى الفقه الإسلامي قادرًا على التعامل مع التحديات الحديثة بمرونة، من خلال الاجتهاد الفقهي الذي يسهم في تطوير القوانين. يجب أن يستمر الفقهاء والمشرعون في تقديم حلول متجددة لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي.

التعاون بين الفقهاء والمشرعين لا يقتصر فقط على التشريعات، بل يمتد إلى توعية الجمهور بأهمية الملكية الفكرية. توعية الناس بضرورة احترام حقوق المبدعين والمفكرين يساعد في بناء ثقافة مجتمعية تدرك قيمة الإبداع والابتكار. كما أن نشر الوعي بالحقوق الفكرية من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي يعد من الأدوات الفعالة التي يمكن أن تسهم في تعزيز هذه الثقافة.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هناك استراتيجيات متكاملة لتعليم الأجيال القادمة حول أهمية حماية الملكية الفكرية. يمكن تحقيق ذلك من خلال إدراج مفاهيم

الملكية الفكرية في المناهج الدراسية، مما يعزز من فهم الطلاب لأهمية حقوق المبدعين واحترام الابتكار. سيؤدي ذلك إلى خلق جيل قادر على مواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

كما يُقترح إقامة ورش عمل وحلقات نقاشية تضم الفقهاء، المشرعين، والخبراء في مجال التكنولوجيا لتعزيز التعاون بين هذه الفئات المختلفة. الهدف هو خلق بيئة تسهم في تطوير حلول قانونية مبتكرة لحماية الملكية الفكرية.

تتطلب التطورات التكنولوجية الحالية وضع أنظمة قانونية متكاملة تتناسب مع متطلبات العصر. هذا يشمل الابتكارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. يجب أن تكون التشريعات قادرة على توفير حماية فعالة لهذه الابتكارات لضمان حقوق المبدعين الذين يعتمدون على التكنولوجيا في تطوير أعمالهم.

كما أن الحاجة ملحة لتطوير إطار قانوني يحمي حقوق الملكية الفكرية في المجال الرقمي. يشمل ذلك توفير حماية للبرمجيات، البيانات، والمحتوى الرقمي الذي يتم تطويره ونشره عبر الإنترنت. هذه الحماية يجب أن تكون قوية بما يكفي لمواجهة التحديات المتزايدة التي تفرضها التطورات التقنية السريعة.

ختامًا، يجب أن يظل الفقه الإسلامي قادرًا على التأقلم مع المتغيرات التكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم. إن الحفاظ على حقوق المبدعين والمبتكرين يتطلب اجتهادًا مستمرًا لمواكبة هذه المتغيرات، وفي الوقت نفسه، يجب أن تتماشى هذه الحلول مع المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية التي تقوم على العدل وحفظ الحقوق.

يؤكد البحث على أهمية التطوير المستمر للتشريعات المتعلقة بالملكية الفكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التطورات التقنية تتطلب مرونة في التعامل مع النصوص

القانونية. يجب أن يكون هناك دعم حكومي وقانوني لتوفير البيئة المناسبة لحماية حقوق المبدعين والمبتكرين، وهو ما سيعزز من مكانة الكويت كمركز للابتكار والتكنولوجيا في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، يوصي البحث بضرورة إنشاء مراكز بحثية متخصصة في دراسة التحديات التقنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. هذه المراكز يمكن أن تسهم في تقديم توصيات جديدة ومبتكرة للجهات المعنية، وتساعد في تطوير تشريعات فعالة لحماية حقوق المبدعين.

من ناحية أخرى، يجب أن يتم تقييم التشريعات بشكل دوري لضمان مواكبتها للتغيرات التقنية. هذا يشمل مراجعة القوانين والتأكد من أنها تلبي احتياجات العصر الرقمي، مع التركيز على حماية حقوق المؤلفين والمبدعين من التعدي على أعمالهم في الفضاء الإلكتروني.

في النهاية، يُظهر البحث أن التحديات التقنية الحالية تتطلب اجتهادًا فقهيًا وقانونيًا مستمرًا لحماية حقوق الملكية الفكرية. إن الفقه الإسلامي يمتلك الأدوات اللازمة لمواجهة هذه التحديات، ولكن يتطلب الأمر تعزيز التعاون بين الفقهاء والمشرعين والخبراء التقنيين لضمان تقديم حلول متكاملة وشاملة.

الخاتمة تركز على ضرورة استمرار الكويت في تطوير تشريعاتها لتواكب العصر الرقمي. إن حماية حقوق الملكية الفكرية ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي أيضًا ضرورة اقتصادية وأخلاقية تسهم في تعزيز الابتكار والاستدامة. مع العمل المستمر والتعاون بين الأطراف المختلفة، يمكن للكويت أن تبني نظامًا قانونيًا يضمن حماية فعالة لحقوق المبدعين والمبتكرين.

بالتالي، يُختتم البحث بالتوصية بمزيد من الدراسات المستقبلية التي تستكشف العلاقة بين الفقه الإسلامي والتحديات التقنية الحديثة. هذه الدراسات يمكن أن تسهم في تطوير حلول فقهية مستدامة تواكب التطورات التقنية، وتساعد في بناء بيئة قانونية تحمي حقوق الملكية الفكرية.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

١. د. يوسف متقي، حقوق الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٦١.

٢. د. عبد الله القرني، حماية الحقوق الفكرية في الكويت، ص ٥٥.

٣. وزارة العدل الكويتية، قانون حقوق الملكية الفكرية، ص ٣٠.

٤. وزارة التجارة والصناعة الكويتية، التحديثات القانونية لحماية الملكية الفكرية، ص ٧٨.

٥. د. أحمد الخالدي، الفقه الإسلامي وتحديات الذكاء الاصطناعي، ص ٧٥.

٦. د. محمد سعيد، الذكاء الاصطناعي وحماية الحقوق الفكرية في الفقه الإسلامي، ص ٩٠.

٧. د. عبد الله بن حمد، حماية حقوق المؤلف في المملكة العربية السعودية، ص ٤٥.

٨. د. أحمد بن علي، الابتكار وحماية الملكية الفكرية في الإمارات، ص ٥٠.

٩. د. نور الدين الماليزي، الفقه الإسلامي وحماية الملكية الفكرية في ماليزيا، ص ٥٥.

١٠. د. خالد العنزي، التشريعات الفقهية في حقوق الملكية الرقمية، ص ٦٥.

١١. د. أحمد السعيد، تحديث الفتاوى الفقهية لحماية الملكية الفكرية، ص ٤٢.

١٢. د. عبد الله القرني، حماية الملكية الفكرية في العصر الرقمي، ص ٦٥.

١٣. تقرير مكتبة الكويت الوطنية، حماية حقوق المؤلف، ص ٦٠.

١٤. تقرير وزارة التجارة والصناعة الكويتية، حماية العلامات التجارية والاختراعات، ص ٩٥.

١٥. القاضي، محمد. (٢٠٢٠). التشريعات الأردنية وحماية حقوق الملكية الفكرية. عمان: دار الفكر. (التشريعات الأردنية وحماية حقوق الملكية الفكرية [الأردن]

١٦. النجار، إبراهيم. التطور العلمي في الفقه الإسلامي. مجلة الشريعة والقانون، ٢٠٢١.

١٧. بن عمر، محمد. البحث العلمي وحماية الحقوق الفكرية في الفقه الإسلامي. دار الفكر الإسلامي، ٢٠٢٠.

١٨. مسلم صحيح. حديث رقم ١٠٢، كتاب الإيمان.

المراجع الأجنبية :

1. *Berne*.(٢٠٢٠).**(World Intellectual Property Organization) WIPO** *Convention for the Protection of Literary and Artistic Works*. Geneva: WIPO. (اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية)

2. *Paris*.(٢٠١٨).**(World Intellectual Property Organization)WIPO** *or the Protection of Industrial PropertyConvention f*. Geneva: WIPO. (اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية)

3. *Copyright and Related Rights in the Digital Age*.(٢٠١٧).**UNESCO**. Paris: UNESCO. (حقوق النشر والحقوق المجاورة في العصر الرقمي)

4. *:Intellectual Property*.(٢٠١٣).**D ،Llewelyn & ،R .W ،Cornish** ٨) *and Allied Rights ،Trademarks ،Copyright ،Patents*th ed.). Oxford: Oxford University Press. (الملكية الفكرية: براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية والحقوق المتصلة بها)

5. *of the Copyright The Surprising Resilience*.(٢٠٢٠).**A .M ،Lemley** *Office in the Digital Age*. Stanford Law Review, 72, 765-810. (المرونة المفاجئة لمكتب حقوق الطبع والنشر في العصر الرقمي)

6. **Samuelson, P.** (٢٠١٧). *Digital Media and the Changing Face of Intellectual Property Law*. Yale Journal of Law & Technology, 19(1), 115-168. (وسائل الإعلام الرقمية وتغير وجه قانون الملكية الفكرية)

7. **Hughes, J.** (٢٠١٨). *Protecting Intellectual Property in the Era of Artificial Intelligence: Copyright and AI*. Journal of Intellectual Property Law & Practice, 13(7), 510-528. (حقوق الطبع والذكاء الاصطناعي: حماية الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي)

8. **Li, X., Wang, J. & Yusuf, M.** (٢٠٢١). *Intellectual Property Rights Protection in the Digital Era: A Comparative Study*. International Journal of Law and Information Technology, 29(2), 157-178. (حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي: دراسة مقارنة)

9. **European Union Intellectual Property Office (EUIPO).** (٢٠٢٠). *Intellectual Property and Artificial Intelligence*. Alicante: EUIPO. (الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي)

10. **Tremblay, R.** (٢٠١٩). *Intellectual Property in the Age of Digital Transformation*. London: Springer. (الملكية الفكرية في عصر التحول الرقمي)

11. **Khan, A., Yusuf, M. & Abdul, K.** (٢٠١٨). *Islamic Jurisprudence and Modern Intellectual Property Law: A Comparative Approach*. International Journal of Law and Religion, 12(4), 25-47.

12. (الفقه الإسلامي وقانون الملكية الفكرية الحديثة: مقاربة مقارنة)

13. **NESCO.** (٢٠١٧). *Copyright and Related Rights in the Digital Age*. Paris: UNESCO. (حقوق النشر والحقوق المجاورة في العصر الرقمي، ص ٤٥. مصر)

14. Cornish, W. R., & Llewelyn, D. (2013). Intellectual Property: Patents, Copyright, Trademarks, and Allied Rights (8th ed.). Oxford: Oxford University Press. (الملكية الفكرية: براءات الاختراع، حقوق النشر، العلامات التجارية والحقوق المتصلة بها) (تركيا، ص ٢١٠.

16. Li, X., & Wang, J. (2021). Intellectual Property Rights Protection in the Digital Era: A Comparative Study. International Journal of Law and Information Technology, 29(2), 157-178. ص ١٦٥. (حماية حقوق الملكية الفكرية في العصر الرقمي: دراسة مقارنة) (إندونيسيا)

17. Ahmed, S. (2019). The Role of Maslahah (Public Interest) in Islamic Jurisprudence and its Application in Modern Intellectual Property Law in Pakistan. Lahore: Punjab University Press. ص ١١٠. (دور المصلحة المرسلة في الفقه الإسلامي وتطبيقها في قانون الملكية الفكرية الحديث في باكستان) ((باكستان

18. Tremblay, R. (2019). Intellectual Property in the Age of Digital Transformation. London: Springer. ص ٩٥. (الملكية الفكرية في عصر التحول الرقمي) (المغرب)

References:

• d. yusif mutaqii, huquq almilakiat alfikriat fi alfiqh al'iislamii, s 61.
• d. eabd allah alqarani, himayat alhuquq alfikriat fi alkuayti, s 55.
• wizarat aleadl alkuaytiatu, qanun huquq almilkiat alfikriata, s 30.
• wizarat altijarat walsinaeat alkuaytiati, altahdithat alqanuniat lihimayat almilkiat alfikriata, s 78.
• da. 'ahmad alkhalidi, alfiqh al'iislamiu watahadiyat aldhaka' aliastinaeii, s 75.
• d. muhamad saeid, aldhaka' aliastinaeiu wahimayat alhuquq alfikriat fi alfiqh al'iislamii, s 90.
• d. eabd allah bin hamda, himayat huquq almualaf fi almamlakat alearabiat alsueudiati, s 45.
• da. 'ahmad bin eulay, aliabtikar wahimayat almalkiat alfikriat fi al'iimarati, s 50.
• d. nur aldiyn almaliziu, alfiqh al'iislamiu wahimayat almilakiat alfikriat fi malizya, s 55.
• du. khalid aleinzii, altashrieat alfiqhiat fi huquq almilkiat alraqamiati, s 65.
• du. 'ahmad alsaeida, tahdith alfatawaa alfiqhiat lihimayat almilkiat alfikriati, s 42.
• d. eabd allah alqarani, himayat almilkiat alfikriat fi aleasr alraqmii, s 65.
• taqrir maktabat alkuayt alwataniati, himayat huquq almualifi, s 60.
• taqrir wizarat altijarat walsinaeat alkuaytiati, himayat alealamat altijariat walaikhtiraeati, s 95.
• alqadi, muhamadu. (2020). altashrieat al'urduniyat wahimayat huquq almilakiat alfikriati. eaman: dar alfikri. (altashrieat al'urduniyat wahimayat huquq almilakiat alfikriati) [al'urdun]
• alnnjar, 'iibrahim. altatawur aleilmiu fi alfiqh al'iislamii. majalat alsharieat walqanuni, 2021.
• bin eumara, muhamadi. albahth aleilmiu wahimayat alhuquq alfikriat fi alfiqh al'iislamii. dar alfikr al'iislami, 2020.
• mislim sahihu. hadith raqm 102, kitab al'iiman.

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة : ٣٥٩٧
منهجية البحث : ٣٦٠٥
أسئلة البحث: ٣٦٠٥
أهداف البحث: ٣٦٠٦
أهمية البحث : ٣٦٠٦
خطة البحث: ٣٦٠٧
الفصل الأول: مفهوم الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي ٣٦٠٨
الفصل الثاني: صور الملكية الفكرية في الفقه الإسلامي ٣٦١٤
الفصل الثالث: حماية الملكية الفكرية في ضوء الفقه الإسلامي والتشريعات القانونية الحديثة في الكويت ٣٦٢١
الفصل الرابع: آراء الفقهاء حول التطورات الحديثة في الملكية الفكرية ٣٦٢٧
الفصل الخامس: التوصيات الفقهية لتعزيز حماية الملكية الفكرية في الكويت ٣٦٣٦
الخاتمة ٣٦٤١
قائمة المراجع ٣٦٤٧
REFERENCES: ٣٦٥١
فهـــــرس الموضوعـــــات ٣٦٥٢